معالم المنهج السلفي في التغيير

المنتخب من كلام

شيخ الإسلام الإمام الرباني

محمد ناصر الدين الألباني

انتخبه ولخصه ونسقه وعلق عليه

تلميذه

سليم بن عيد الهلالي
السلفي الأثري

كان الله له وعفا عنه بمنه وكرمه



بسم الله الرحمن الرحيم

معالم المنهج السلفي في التغيير

الطبعة الأولى لـ :

دار الإمام أحمد
للنشر والتوزيع والصوتيات

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٤/٧٩٩٨م



٦ شارع عزيز فانوس - منشية التحرير - جسر السويس - القاهرة
هاتف: ٠٠٢٠٢/٢٤١٤٢٤٨ تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٦٣٦٥٦٣٨ جوال: ٠٠٢/٠١٠٦٠١٤٩٧٨
E-Mail:Dar_Alemam_Ahmad@yahoo.Com

□ قال شيخنا إمام أهل السنة والجماعة -رحمه اللَّه تعالى-:

«فنحن اليوم -كما تعلمون جَميعًا- فِي زمنٍ وصل فيه المسلمون إلى حد -لا يمكن أن يصل إلَى أسوأ منه مسلم يؤمن باللَّه ورسوله- من الذُّلِّ والاستعباد من الآخرين، ولشعور كلٍّ منا بِما نزل بنا من هذا الذُّلِّ المخيِّم على جَميع البلاد الإسلامية؛ نتساءل دائمًا عن السبب الذي أدى بالمسلمين إلَى هذه الحالة المزرية السيئة، والوضع المهين المخزي؟ والسر فِي وصولِهم إلَى هذا الدرك المنحط من الذُّلِّ؟

كما نتساءل عن العلاج والدواء؛ لنتمكن من النجاة من هذا الذل والشقاء؟

ثُمَّ تتنوع الآراء وتتعدد الملاحظات، وكلٌّ يأتي بِمنهج -أو سبيل- يرتئيه لحل هذه المشكلة، ومعالجة هذه المعضلة.

وأنا أرى أن هذه المشلكة قد ذكرها الرسول -عليه الصلاة والسلام-، ووصفها فِي بعض أحاديثه الثابتة عنه، وبَيَّن علاجها.

ومن هذه الأحاديث: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**إذا تَبَايَعتُم بالعينَة، وَأخَذْتُم أَذْنَابَ البَقَرِ، وَرَضِيتُم بِالزَّرْعِ، وتَرَكْتُمْ الجِهَادَ؛ سَلَّطَ اللَّه عَلَيْكُمْ ذُلًّا، لا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إلَى دِينِكُمْ**»[1].

فنجد فِي هذا الحديث: ذكر المرض الذي شاع حَتَّى أحاط بالمسلمين؛ فذكر رسول اللَّه ﷺ نوعين من المرض، على سبيل التمثيل لا التحديد:

النوع الأول: هو وقوع المسلمين فِي بعض المحرمات بالاحتيال عليها، وهم على علم بِها، وهذا كامنٌ فِي قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**إذا تبايعتم بالعينة**»؛ فالعينة: نوع من البيع يشير هذا الحديث إلَى تحريمه، ومع ذلك رأى بعض العلماء جواز هذه المبايعة.

---

(١) «الصحيحة» (١١).

وصورتُها: أن يشتري الرجل من التاجر بضاعةً ما بثمن يُدفع على أقساط وبأجلٍ محدود، ثُمَّ يعود هذا المشتري بائعًا لتلك البضاعة للبائع الأول بثمن أقل من الثمن الذي اشتراها به؛ ولكن مقابل النقد، فيدفع البائع الأول -الذي صار مشتريًا- الثمن نقدًا بأقل مِمَّا اشترى هو تقسيطًا ودَيْنًا، فيسجل عليه الوفاء بالزيادة؛ فهذه الزيادة ربا.

والمفروض فِي المسلم ألَّا يستحِلَّ هذا النوع من بيع العينة ما دام هناك زيادة فِي الوفاء؛ لأن هذه الزيادة ربا مكشوف، ولكن بعض الناس رأوا إباحة ذلك؛ لأنَّها وضعت فِي باب البيع والشراء، واستدلوا على ذلك بالعمومات الَّتِي تدل على جواز البيع؛ كمثل الآية المشهورة: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ فقالوا: هذا بيع وشراء؛ فلا بأس أن يزيد أو ينقص (!).

ولكن الحقيقة: أن المشتري الذي اشترى بعشرة آلاف نسيئة، ثُمَّ باع بثمانية آلاف نقدًا؛ إنَّما يريد من وراء ذلك أن يأخذ ثمانية آلاف، ولما كان يعلم أن هذا البائع لا يقرضه ثمانية آلاف مقابل ثمانية آلاف لوجه اللَّه -تعالى-، وإنَّما يريد زيادة؛ احتالا جميعًا على استحلال هذه الزيادة باسم البيع.

ورسول اللَّه ﷺ مُبيِّنٌ للناس؛ كما قال ربنا -تبارك وتعالى-: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وهو كما وصفه ربنا -تبارك وتعالى- بقوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]؛ **فمن رأفته ورحْمته بنا -عليه الصلاة والسلام-**: أن نبهنا على مكامن احتيال الشيطان على بني الإنسان، وحذرنا أن نقع فِي أحابيله فِي أحاديث كثيرة جدًّا؛ منها ما نحن الآن فِي صدده، فقال -عليه الصلاة والسلام-: «**إذا تبايعتم بالعينة**»؛ أي: إذا استحللتم ما حرم اللَّه ورسوله بأدنى الحيل باسم أن هذا بيع، والحقيقة أنه ستار، وأنه استدانة مقابل زيادة، وهذا ربا مكشوف؛ فحذرنا الرسول ﷺ فِي هذا الحديث من أن نقع فِي مثل هذا الاحتيال؛ لاستحلال ما حرم اللَّه، فذلك أخطر من أن يقع المسلم فِي الحرام وهو يعلم أنه حرام؛ لأنه يُرجَى له

يومًا ما أن يعود إلَى ربه، ويتوب؛ لأنه على علم بأن ما يفعله حرام.

أما إذا كان قد زُيِّن له سوءُ عمله -لسبب من الأسباب؛ إما بالتأويل الخطأ، أو بالجهل البالغ، فظن أن عمله لا شيء فيه-؛ فبدهي ألَّا يخطر فِي باله يومًا ما أن يتوب إلَى اللَّه ﷻ، فكان خطر المحرم المستحل فكريًا واعتقاديًا أشد بكثير من المحرم المكشوف.

فالذي يأكل الربا، ويعلم أنه ربا، ويعتقد أنه ربا؛ هذا -مع أنه يحارب اللَّه ورسوله كما فِي نص الآية- خطره فِي النتيجة أيسر من ذاك الذي يأكل الربا، وهو يعتقد أنه إنَّما يأكل حلالًا، هذا كمثل الذي يشرب المسكر، ويعتقد أنه حرام؛ فيُرجى أن يتوب إلَى اللَّه ﷻ، أما الذي يشرب المسكر، وهو يعتقد -لسببٍ ما- أنه شراب حلال؛ فهذا أخطر من ذاك؛ لأنه لا يتصور أن يتوب عنه أبدًا ما دام يسيء فهم حكم هذا الأمر[1].

والرسول ﷺ فِي هذا الحديث ذكر «بيع العينة» على سبيل التمثيل لا التحديد؛ فيشير إلَى أن كل حرام يرتكبه المسلم مستحلًّا له بطريقةٍ ما من طرق التأويل؛ فهذا من نتائجه أن يذلَّه اللَّه ﷻ، ويذل بسببه المسلمين إذا فشا فيهم وشاع.

النوع الثاني: من الأشياء الَّتِي يشترك الناس كلهم فِي معرفة مخالفتها للشريعة، فقال: «**إذا تبَايَعتُم بالعينَة، وَأخَذْتُم بأَذْنَابِ البَقَرِ، وَرَضِيتُم بِالزَّرْعِ**»؛ أي: انشغلتم بالسعي وراء حطام الدنيا، وتحصيل الرزق باسم أن اللَّه ﷻ أمرنا بالسعي وراء الرزق؛ فيبالغ المسلمون فِي سبيل ذلك، وينسون ما فرض اللَّه عليهم من الفرائض، ويلتهون بالسعي وراء الزرع والضَّرْع، وما شابه ذلك من المكاسب؛ فينسيهم ذلك ما فرض اللَّه عليهم من الواجبات، وذكر على سبيل المثال: الجهاد فِي سبيل اللَّه؛ فقال -عليه الصلاة والسلام-: «**إذا تبَايَعتُم بالعينَة، وَأخَذْتُم بأَذْنَابِ البَقَرِ، وَرَضِيتُم بِالزَّرْعِ، وتَركتُمْ الجِهَادَ؛ سَلَّطَ اللَّه**

(١) **قلت**: وهكذا البدعة؛ فهي أخطر من المعصية الَّتِي يعلم فاعلها أنَّها معصية.

عَلَيْكُمْ ذُلًّا، لا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ».

هذا الحديث من أعلام النبوة كما ترون: فقد تحقق فينا هذا الذُّلُّ؛ كما هو مشاهد مع الأسف، فيجب علينا أن نأخذ العلاج من هذا الحديث بعد أن وصف المرض، وما سيثمر هذا المرض من ذلٍّ، فقد تمسكنا بالأدواء، وأدت بنا إِلَى المرض؛ ألا وهو الذُّلُّ، فعلينا إذن أن نعود إِلَى تطبيق الدواء الذي وصفه الرسول -عليه الصلاة والسلام-، وصرح بأنه إذا رجعنا إليه رفع اللَّه ﷻ عنا هذا الذُّلَّ.

والناس يقرءون هذا الحديث، ويسمعون كثيرًا قوله ﷺ: «حَتَّى ترجعوا إِلَى دينكم»؛ فيظنون أن الرجوع إِلَى الدين أمر سهل.

أما أنا؛ فأرى أن الرجوع إِلَى الدين يحتاج إِلَى «هَزِّ أكتاف»[1]؛ لأننا جميعًا نعلم أن هذا الدين قد أصيب بمحاولات كثيرة لتغيير حقائق كثيرة منه، وقد استطاع بعضهم أن يصل إِلَى مثل ذلك التغيير والتحريف؛ فبعض هذا التغيير معروف لدى كثير من الناس، وبعضه ليس كذلك؛ بل على العكس من ذلك عند جماهير الناس؛ فهناك مسائل -بعضها اعتقادية، وبعضها فقهية- يظنون أنَّها من الدين، وليست من الدين فِي شيء.

والمثال السابق ليس منا ببعيد، وهو العلة الأولى الَّتِي ذكرها الرسول -عليه الصلاة والسلام- فِي هذا الحديث بقوله: «إذا تبايعتم بالعينة»؛ فبيع العينة هذا ليس مُسَلَّمًا به عند جميع الناس، أو معروفًا أنه حرام؛ بل لا يزال كثير من العلماء يفتون ببيع العينة، هذه المبايعة الَّتِي فيها الاحتيال على استحلال الربا، وهذا مثال من أمثلة كثيرة جدًّا، يعرفها المشتغلون بالفقه الإسلامي.

وهذا النوع من المبايعة مع تحريم الرسول -عليه الصلاة والسلام- له، وجعله سبب وقوع المسلمين فِي الذُّلِّ؛ هو مثال من عشرات الأمثلة فِي الدلالة على ما ذكرنا؛ وهو أنه يجب أن نفهم الدين من جديد على ضوء الكتاب والسنة.

---

(١) مَثَلٌ دارج فِي بلاد الشام (س. هـ).

ونحن حينما نشير إِلَى أن هناك علماء يستبيحون بعض ما جاء النص الصريح فِي السنة بتحريمه؛ لا نريد من وراء ذلك الطعن أو النيل من علم هذا الذي استباح ما جاء فِي الحديث بتحريمه أو ازدراءه.

وإنَّما نريد: نصح المسلمين، ونريد أن نتعاون معهم جميعًا -وبخاصة المشتغلين بالفقه الإسلامي- على فهم ما وقع فيه الانحراف من بعض الناس لأي سبب كان، وذلك بالرجوع إِلَى تحكيم آية كريمة فِي القرآن، وهذه الآية معروفة لدينا جميعًا، ولكن قلَّ من يسعى إِلَى تطبيقها، وهي قوله -تبارك وتعالى-: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فالدارسون للفقه يعلمون أن بيع العينة -وكثيرًا من البيوع- فيه خلاف بين العلماء القدامى فضلًا عن المحدثين، فماذا يفعل العلماء اليوم بمثل هذه المسائل المختلف فيها؟.

والذي أعلمه: أن أكثريتهم الساحقة يقرون هذا الخلاف، وَيَدَعُون القديْم على قِدَمِه؛ كما يقال.

وحين ذلك أقول: كيف يرجع المسلمون إِلَى دينهم؛ وهو العلاج الذي نص الرسول -عليه الصلاة والسلام- على أنَّهم إن أخذوه رُفِعَ الذُّلُّ عنهم؛ وإلا فلا: **«إذا تبَايَعتُم بالعينَة، وَأخَذْتُم أَذْنَابَ البَقرِ، وَرَضِيتُم بِالزَّرْعِ، وتَركْتُمْ الجِهَادَ؛ سَلَّطَ اللَّه عَلَيْكُمْ ذُلًّا، لا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»**؟!

إذن العلاج الوحيد هو الرجوع إِلَى الدين؛ لكن هذا الدين -كما يعلم الجميع، وبخاصة المتفقهين منهم- مختلف فيه أشد الاختلاف، وليس هذا الاختلاف -كما يظن كثير من الكتاب أو العلماء- محصورًا فِي مسائل فرعية قليلة كما يقولون؛ بل هذا الخلاف يتعداه إِلَى المسائل الاعتقادية، فهناك خلاف كبير بين الأشاعرة والماتريدية، وهناك خلاف بين هؤلاء والمعتزلة -فضلًا عن الفرق الأخرى-، وكلهم محسوبون علينا بأنَّهم مسلمون، وكلهم مخاطبون بِهذا

الحديث: «سَلَّطَ اللَّه عَلَيْكُمْ ذُلًّا، لا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ».

فأي دين هذا الذي ينبغي أن نرجع إليه؟! أهو بِمفهوم مذهب فلان؟! إِلَى آخر ما هنالك من مذاهب، ولنحصر الخلاف فِي المذاهب الأربعة الَّتِي نقول: إنَّها من مذاهب أهل السنة.

أي دين هذا الذي هو علاج رفع الذُّلِّ عنا؟! فإذا رجعنا إِلَى أي مذهب؛ ستجد هنالك بضع مسائل -أو عشر مسائل، أو عشرات المسائل- تخالف السنة؛ إن لَمْ يخالف الكتابَ بعضُها.

لذلك؛ فأنا أرى أن أيَّ إصلاح -يجب أن يقوم به الدعاة إِلَى الإسلام، والناشدون لإقامة دولة الإسلام بإخلاص- هو أن يعودوا إِلَى أن يُفَهِّمُوا -أولًا- أنفسهم، وَيُفَهِّمُوا الأمة -ثانيًا- الدين الذي جاء به الرسول -عليه الصلاة والسلام-، وذلك لا سبيل إليه -فيما اعْتُقِدَ اتفاقًا بين جميع الفقهاء بأنه لا سبيل إِلَى الرجوع إِلَى فهم الدين على الحقيقة الَّتِي أنزلها اللَّه ﷻ إلا بدراسة الكتاب والسُّنَّة.

ولا جرم أن الأئمة -رحِمهم اللَّه- وذلك من فضلهم -وفضلُهم من ربِّهم- حذروا أتباعهم الأولين الذين كانوا على علم من أن يتبعوهم، وأن يقلدوهم، ويجعلوهم الأصل فِي الرجوع، وينسوا بذلك أصل الشريعة: الكتاب والسنة.

ولستم بحاجة جميعًا إِلَى أن نسوق لكم أقوال الأئمة الَّتِي تدندن كلها حول الكلمة الَّتِي صحت عنهم جميعًا: «إذا صح الحديث فهو مذهبِي»[1].

فحسبنا هذا القول منهم الآن، فهذا دليل على أن كل إمام من أولئك الأئمة نَصَح لنفسه، ونصح لأمته وأتباعه حينما أمرهم بأن يرجعوا إِلَى الحديث إذا كان مخالفًا لاجتهاده ورأيه.

---

(١) وقد جمعتها مسندةً إِلَى الأئمة الأربعة -رحِمهم اللَّه-، ورددت على شبهات المقلدين فِي كتابِي: «التعظيم والمنة فِي الانتصار للسنة» (س. هـ).
وانظر -لزامًا-: مقدمة «صفة صلاة النَّبِي ﷺ» لشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ.

فهذا إذن يفتح الطريق -حَتَّى باسم تقليد الأئمة- للرجوع إِلَى الكتاب والسنة.

فنذكر بعض الأمثلة -وهي لا تزال موجودة فِي كتبنا تُدَرَّسْ فِي كل المدارس الشرعية والكليات وما شابه ذلك-:

في أحد المذاهب الإسلامية: أن المصلي إذا دخل فِي الصلاة يسدل يديه ولا يقبض... لماذا؟!... هكذا المذهب! بينما جهد كل علماء الحديث بأن يأتوا بحديث واحد ولو ضعيف -بل ولو موضوع- على أن الرسول ﷺ كان لا يقبض بيده اليمنى على اليسرى إذا وقف يصلي، هذا لا وجود له، فهل هذا هو الإسلام؟

أنا أعرف أن بعضكم سيقول: إن هذا من المسائل الفرعية، وقد يتساهل بعضهم فِي التعبير؛ يقول: هذا من التوافه!

وأنا أعتقد: أن كل شيء جاء عن رسول اللَّه ﷺ مِمَّا له علاقة بالدين والعبادة؛ فليس من توافه الأمور.

نَحن نعتقد: أن كل ما جاء به الرسول -عليه الصلاة والسلام- يجب أن نتبناه دينًا أولًا مع وزنه بأدلة الشريعة؛ إن كان فرضًا؛ ففرضٌ، وإن كان سنةً، فسنةٌ، أما أن نسميه أمرًا تافهًا، أو قشورًا؛ لأنه مستحب؛ فهذا ليس من الأدب الإسلامي فِي شيء إطلاقًا، لاسيما وأن اللب لا يمكن أن نحافظ عليه إلا بالمحافظة على القشر، أقول هذا لو أردت أن أجادلهم باللفظ[١].

هذا المثال اليسير -وهو السدل فِي الصلاة-؛ لماذا يستمر المسلمون على العمل به؛ والأحاديث تَتْرى فِي كل كتب السنة على أن الرسول ﷺ كان يقبض؟![٢]، **ليس هناك إلا التقليد والجمود على مخالفة الأئمة فِي قولهم: «إذا**

---

(١) وانظر -لزامًا- فِي دحض هذه البدعة كتابِي: «دلائل الصواب فِي إبطال تقسيم الدين إِلَى قشر ولباب» (س. هـ).

(٢) بل الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ الذي ينسب إليه السدل ذكر القبض فِي «الموطأ» (١/ ١٥٨)، وانظر -غير مأمور-: «هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة» (ص٥٧- بتحقيقي) (س. هـ).

صح الحديث فهو مذهبي».

قد لا يُرضي هذا المثال البسيط بعض الناس، فنذكر مثالًا آخر، وهو أن بعض كتب فقه المذاهب ما زالت تذكر بأن الخمر قسمان:

قسم مستنبط من العنب، فهذا قليله وكثيره حرام.

وقسم آخر مستنبط من غير العنب: من الشعير، أو من الذرة، أو من التمر، أو غير ذلك مِمَّا تفنن اليوم الكفار فِي استنباط الخمر منه؛ فهذا النوع من الخمر ليس كله حرامًا، وإنَّما الذي يسكر منه فقط هو حرام! لماذا لا يزال هذا القول مسطورًا؟!

وقد يدافع عنه بعض الناس بألوان من الدفاع! لا لشيء؛ إلا أن إمامًا[1] من أئمة المسلمين اجتهد فقال هذا القول! مع أننا جميعًا -على اختلاف مذاهبنا ومشاربنا- نقرأ في كتب السنة وبالأسانيد الصحيحة قوله -عليه الصلاة والسلام-: «ما أَسْكَرَ كَثِيرُه؛ فَقليلُهُ حَرَامٌ»[2]، و«كلُّ مسكر خمر، وكلُّ خمر حرامٌ»[3].

لماذا يظل مثل هذا القول الخطير الذي يشجع الناس -الذين هم على شفا حفرة من الفسق، أو قد وقعوا فيها فعلًا-، ويزين لَهم شرب القليل من خمر غير العنب؛ بحجة أن الإمام الفلانِي -وهو عالم فاضل- قال هذا؟! يا للحجة (!).

نحن نعتقد أنه عالِم فاضل؛ ولكن الفرق: أننا لا ننسى أنه عالم فاضل غير معصوم عن الخطأ، وهم يتناسون هذه الحقيقة، فيظلون يدافعون عن هذه الكلمة، بعضهم يستغل هذا القول بنشر المادة المسكرة بين المسلمين وبعضهم يدافع عن الإمام لا عن القول (!!).

ولعل الكثيرين منكم يعلم أن «مجلة العربي» منذ بضع سنين نشرت مقالة

(١) هو الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٢) «الإرواء» (٢٣٧٥).
(٣) «الإرواء» (٢٣٧٣).

لبعضهم يذهب ويتبنى هذا القول -أي: المشروبات المستنبطة من غير العنب- أباح للمسلمين أن يشربوا ما شاءوا من هذه المسكرات الحديثة؛ بحجة: لا تشرب ما يسكرك.

وهذه عملية خيالية؛ لأنه فِي الحقيقة -كما نعلم جميعًا- أن القطرة الأولى تجلب الثانية، والثالثة تجلب الرابعة، وهكذا.

والكمية القليلة الَّتِي لا تسكر -وهي عملية لا يمكن أن تحدد وتضبط-؛ فستأتِي بالكثير الذي يسكر.

فأقول: لماذا يبقى مثل هذا فِي كتب الفقه مع مصادمته للأحاديث القاطعة الدلالة، والثابتة عن الرسول ﷺ فِي إبطال مثل هذا القول؟!

لماذا نفسح المجال لكاتب مغرض؛ فينشر هذا القول، ويبني عليه علالي وقصورًا، ويبيح للمسلمين شرب المشروبات المحرمة بقيد: لا تشرب مسكرًا، واشرب قليلًا، ولا تشرب كثيرًا؟!

قد يكون هذا الرجل الذي كتب هذا المقال مغرضًا، وقد يكون سليم النية، ويريد أن يسلك طريقة بعض الناس؛ يقول: يا جماعة! لا تشددوا على المسلمين؛ فما دام هناك قول إمام من أئمة المسلمين يبيح لَهم هذا الشرب؛ فلماذا نحرمه؟!

قد يكون هذا الكاتب كذلك، لكن ما بالنا نرى أحد علماء الشام الأفاضل(١) يؤلف رسالة(٢) في الرد على هذه المقالة، فتراه فِي رده حيران؛ تارة ينتصر لمن قال بِهذا القول الذي تبناه الكاتب، وتارة يسوق الأحاديث -الَّتِي ذكرنا بعضها-؛ مِما هو رد على الكاتب وعلى من ركن إليه الكاتب.

لماذا نرى هذا العالم الفاضل مترددًا؟! لأنه يُقَدِّسُ هذا القول نظرًا لأنه صدر

---

(١) هو الشيخ مُحمَّد الحامد الحموي (س. هـ).

(٢) المسماة: «المشروبات المسكرة» (س. هـ).

عن عالم من علماء المسلمين، وهذا العالم لا يتكلم بِهوى، أو جهل، وأنا أقول معه: لا يتكلم بِهوى أو جهل، ولكن هل هو معصوم في اجتهاده الذي ابتعد فيه عن الجهل والهوى؟!

كلنا يقول: لا.

وكلنا يذكر قول الرسول -عليه الصلاة والسلام-: **«إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ»**[1].

فلماذا ننسى أن المجتهد قد يؤجر أجرًا واحدًا، ولا نقول نحن: يخطئ؟! لأن بعض الناس يصعب عليهم أن يقول قائل: إن فلانًا الإمام أخطأ؛ لكن كل الدروب على الطاحون-؛ كما يقولون[2]-.

فنحن نقول: لما هذا التنطع؟! أو لماذا نجبن أن نقول: إن إمامًا من أئمة المسلمين أخطأ فِي مسألة، أو فِي اجتهاد، أو فِي رأي له؛ فيؤجر أجرًا واحدًا بدل أن يؤجر أجرين؟! لماذا لا نقول هذا، أولًا: كمبدأ، وثانيًا: كتطبيق لبعض الفروع؛ ومنها هذا الفرع الذي نحن فِي صدده؟!

وعندما تقرأ الرسالة الَّتِي ألفها هذا العالِم ردًا على ذلك الكاتب؛ لا تخرج منها بنتيجة أن ذلك الكاتب أخطأ فِي اعتماده على رأي إمام من أئمة المسلمين؛ لأن هذا الرأي بعد تمحيصه وعرضه على أدلة الشريعة؛ اضطر بعض أتباع الإمام نفسه أن يُعْرِضَ عن هذه المسألة، ويدعها للإمام كأجر واحد، ويتمسك بالأحاديث الصحيحة . . . فلماذا لَمْ نقرأ فِي تلك الرسالة أن الإمام قد أخطأ وهو مأجور، وأنه ليس لذلك الكاتب الاعتراض على السُّنَّةِ برأي هذا الإمام؟!

الجواب: لأنه قد ران على قلوبنا تقديس الأئمة، واحترامهم أكثر مِمَّا أوجب اللَّه علينا.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

(٢) مثلٌ دارج فِي بلاد الشام -حرسها اللَّه تعالى-.

ونَحن نؤمن بقول الرسول -عليه الصلاة والسلام- لنا : «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُجِلَّ كَبِيرَنَا ، وَيَرْحَم صَغِيرَنَا ، وَيَعْرِف لِعَالِمِنَا حَقَّهُ»[١] .

هذا مِمَّا حض عليه الرسول -عليه الصلاة والسلام- المسلمين أن يعرفوا حق العالم ؛ ولكن هل من حق العالم أن نرفعه إلَى مستوى النبوة والرسالة ، حَتَّى نعطيه العصمة بلسان حالنا؟! فلسان الحال أنطق من لسان المقال .

إذا كان علينا أن نحترم العالم ونقدره حق قدره ، وأن نقلده حينما لا يبرز لنا الدليل ؛ فليس لنا أن نرفع من قوله ونضع من قول الرسول -عليه الصلاة والسلام- ولا أن نؤثر قوله على قول الرسول -عليه الصلاة والسلام-! .

هذا مثال آخر من الأمثلة الَّتِي لا تزال سارية بيننا دون إنكار أو اعتراض من أهل العلم بالكتاب والسنة .

قد ذكرت هذا فِي رسالة لي مطبوعة ، وكان من المفروض أن يخرج القارئ منها بنتيجة واحدة ؛ وهي : أن الأمر كما قال -عليه الصلاة والسلام- قولًا واحدًا : «ما أسكرَ كثيره ؛ فقليلهُ حرامٌ»[٢] ، وذلك الكاتب في «مجلة العربي» مخطئ ، ومن استند عليه من أهل العلم ؛ فهو مخطئ ، وليس عندنا محاباة لأحد إذا أخطأ ؛ فالخطأ خطأ ، والكفر كفر ؛ سواء وقع من الصغير أو الكبير ، الذكر أو الأنثى ؛ فكله خطأ ، فلا يختلف الخطأ بالنسبة إلى المصدر .

هناك مثال آخر في النكاح ، ولا يزال حتى اليوم من المعمول به في القوانين الَّتِي تسمى : «الأحوال الشخصية» .

من المعلوم اليوم أن القوانين فُرِضِتْ علينا فرضًا ، وفيها أشياء خلاف الشريعة اتفاقًا ؛ لكن لا يزال هذا الحكم باقيًا على أنه رأي إسلامي محترم ؛ فلا يزال يُقْضى بأن البنت المسلمة البالغة الراشدة لَها أن تزوج نفسها بنفسها دون إذن

---

(١) «صحيح الجامع» (٥٤٤٣) .
(٢) «الإرواء» (٢٣٧٥) .

وليها؛ مع تصريح الرسول ﷺ بقوله: «**أيّما امرأةٍ نكَحَت بغير إذن وليِّها فنكاحُها باطلٌ، فنكاحُها باطلٌ، فنكاحُها باطلٌ**»[1]؛ فهذا الحديث غير معمول به، وذاك القول معمول به ومقضي به!

وقد يقول بعض الناس: أَلَم يفهم الحديثَ أحدٌ إلا أنت؟!

وأقول: هذا الحديث قد أخذ به أَفْهَمُ الأئمة باللغة العربية وأساليبها؛ ألا وهو الإمام الشافعي، فليس هو رأيًا لإنسان يُعرف أصله أنه من ألبانيا؛ ولكن هذا الألباني وجد حديثًا، ووجد فهمًا لإمام وهو إمام قرشي مُطَّلبِي.

ثُم لماذا تُرك هذا الرأي الصحيح المقرون بِهذا الحديث الصحيح لرأي إمام آخر من أئمة المسلمين؟!

نعم؛ إن اجتهاد الإمام على رءوسنا؛ ولكن الاجتهاد له قيمة حينما لا يتعارض مع النص المعصوم من الكتاب والسنة.

فكلنا يقرأ فِي كتب الأصول قولَهم: «**إذا ورد الأثر بطل النظر**»، و«**إذا جاء نَهر اللَّه بطل نَهر معقل**»، و«**لا اجتهاد فِي مورد النص**»، كل هذه القواعد معروفة علميًّا، فلماذا لا نَهتم بتطبيق هذه القواعد عمليًّا، ونظل نتمسك ببعض الفروع المخالفة للسنة؟!

فإذا أردنا أن نأخذ بالعلاج الذي وصفه الرسول ﷺ بعد أن وصف المرض: «**حتَّى ترجعوا إلَى دينكم**»؛ فهل الرجوع إلَى الدين هو فقط باللسان؛ أم هو بالاعتقاد والعمل؟!

إن كثيرًا من المسلمين يشهدون أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحمدًا رسول اللَّه، وهم لا يلتزمون لوازم الشهادتين، وهذا بَحث طويل؛ فكثير من المسلمين اليوم - حَتَّى الذين يعدون من المرشدين - لا يعطون «لا إله إلا اللَّه» حقها فِي التفسير،

---

(١) «الإرواء» (١٨٤٠).

ولقد انتبه لِهذا كثير من الشباب المسلم والكُتَّاب المسلمين؛ وهو أن من حق هذه الشهادة أن الحكم للَّه.

نعم؛ أريد أن أقولها صريحة: لقد انتبه الشباب المسلم والكتاب المسلمين اليوم إلَى هذه الحقيقة؛ وهي: أن الحكم للَّه ﷻ وحده، وأن تسليط القوانين الأرضية، واعتمادها لحل المشاكل القائمة اليوم؛ ينافي كون الحكم للَّه ﷻ، ولكنني أرى كثيرًا من هؤلاء الكتَّاب لا ينسجمون مع هذا الانتباه الخطير الذي انتبهوا له؛ وهو كون الحكم للَّه ﷻ، وحكم اللَّه هو حكم الكتاب والسنة.

تُرى: هل إذا جاء حكم مُخالف من فلان الكافر فهو مخالف لحكم اللَّه، وإذا جاء من اجتهاد مجتهد لا يكون مخالفًا لحكم اللَّه؟!

أنا أعتقد أنه لا فرق؛ إذ إنه يجب على المسلم ألَّا يأخذ بأي قول مهما كان مصدره، ما دام أنه يخالف الكتاب والسنة؛ لكن هناك فرقًا بين ذاك الذي قال ذلك الكفر؛ فهو كافر مخلد فِي النار، وبين من قال ذلك خطأً من المسلمين؛ فهو مأجور على خطئه؛ كما سبق التنبيه عليه فِي الحديث الصحيح.

إذن يجب الرجوع إلَى الدين بعد سلوك طريق فهم هذا الدين، وذلك يكون بتطبيق الفقه الذي يسمى اليوم بـ«الفقه المقارَن»، أو «المقارِن»[1]، وهذا الفقه يجب أن يدرس، وأن يدرسه أهل الاختصاص من حملة الشهادات الشرعية الفقهية والحديثية.

ونَحن حينما ندعو لإقامة الدولة المسلمة، فلابد أن يكون لِهذه الدولة دستور واضح، وقانون أوضح؛ فعلى أي مذهب سيقام هذا الدستور؟! وعلى أي مذهب سيفسر هذا الدستور القانونِي؟!

---

(١) وذلك عن طريق الترجيح بالدليل، أما ذكر أقوال العلماء وعزوها إلَى مصادرها دون ترجيح؛ كمن اشتغل بالوسائل وترك الغايات، واغتر بالبدايات ونسي النهايات، والأعمال بالخواتيم (!) (س. هـ).

هناك بعض الكتاب المسلمين[١] اليوم يفصلون بعض الأحكام الَّتِي يجب أن يقوم عليها قانون الدولة المسلمة المنشودة، فنجد أن هذا القانون لَمْ يقم على الطريقة الَّتِي أشرنا إليها، وهي: «الفقه المقارن»، وعلى اصطلاحنا: «دراسة الكتاب والسنة»، وإنَّما الرجل درس مذهبًا؛ فنقل رأي هذا المذهب فِي كثير من الفروع الَّتِي قننها، ووضعها فِي الكتاب على أساس أن الدولة الإسلامية حينما تقوم -وعسى أن يكون ذلك قريبًا- يكون هذا هو قانونُها، فهو فِي الواقع لَمْ يأتِ بشيء جديد، كما أن مؤلف رسالة «المشروبات المسكرة» لَمْ يأت بشيء جديد، والشيء الجديد الذي نريده: هو أن ننبه المسلمين.

لكن أقل ما يقال: لقد صح القول الآخر الذي أخذ به الإمام الآخر؛ **لأنه** مؤيَّد بالسنة.

فهذا الذي أشير إليه جاء فِي مادة: إذا قتل المسلمُ الذِّميَّ قُتِلَ به، وهذا رأي معروف فِي الفقه الإسلامي؛ لكن هناك رأي آخر يقابله، وهو نقيضه: إذا قتل المسلمُ الذِّميَّ لا يُقْتَلُ به؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام- فِي «صحيح البخاري»: **«لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»**[٢].

فما الذي جعل هذا العالم الفاضل والكاتب المعاصر يضع فِي النظام الإسلامي والقانون الإسلامي: أن المسلم يُقتل بالكافر؛ على النقيض من حديث الرسول ﷺ؟!

أعتقد أن السبب: أنه درس هذا الفقه الذي نشأ عليه؛ فجعله لزامًا.

فهل هذا هو الرجوع إِلَى الدين؟!

إن الدين يقول: «لا يقتلُ مسلم بكافرٍ»؛ لكن المذهب يقول: يقتل به!

---

(١) هو الشيخ تقي الدين النبهاني، مؤسس حزب التحرير؛ وهو حزب سياسي النَّزعة، معتزلي المعتقد. (س. هـ).

(٢) «الإرواء» (٢٢٠٩).

وكذلك يقول الكاتب نفسه فِي الموضوع نفسه: إذا قتل مسلمٌ ذميًا خطأ؛ فما ديته؟ ديته دية المسلم! هكذا يقول القانون تبعًا للمذهب الذي اعتمد عليه[١]، والرسول -عليه الصلاة والسلام- يقول: «دِيَةُ عقْلِ الكافِرِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُؤمِنِ»[٢].

إذن؛ هل نجعل هذا قانونًا، أم ذلك القول المخالف له؟!.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة جدًا.

فالرجوع إلَى الدين: هو الرجوع إلَى الكتاب والسنة؛ لأن ذلك هو الدين باتفاق الأئمة، وهو العصمة من الانحراف والوقوع فِي الضلال، ولذلك قال -عليه الصلاة والسلام-: «تَرَكْتُ فيكم شيئين لن تَضِلّوا بعدَهما: كِتابَ اللَّه وَسُنَّتِي، ولن يتفرقا حَتَّى يردا عليّ الحوض»[٣].

وضربنا بعض الأمثلة الَّتِي توجب على أهل العلم اليوم أن يرجعوا إلَى فهم الدين من أصليه المذكورين: الكتاب والسنة؛ لكيلا يقع المسلمون فِي استحلال ما حرم اللَّه، متوهمين أنه مِمَّا أباحه اللَّه.

والآن كلمتِي الأخيرة حول الرجوع إلَى الدين:

إذا أردنا العزة من اللَّه -تبارك وتعالى-، وأن يرفع عنا الذُّل، وينصرنا على العدو؛ فلا يكفي لذلك ما أشرنا إليه من وجوب تصحيح المفاهيم، ورفع الآراء الَّتِي أوَّلت الأدلة الشرعية عند أهل العلم وعند أهل الفقه الاختصاصي.

وإنَّما هناك شيء آخر مهم جدًّا -هو بيت القصيد- لتصحيح المفاهيم؛ ألا وهو العمل؛ لأن العلم وسيلة للعمل، فإذا تعلم الإنسان، وكان علمه صافيًا

---

(١) وهو المذهب الحنفي (س. هـ).

(٢) «صحيح الجامع» (٣٣٩٧).

(٣) «صحيح الجامع» (٢٩٣٧).

قلت: وقوله ﷺ: «ولن يتفرقا حَتَّى يردا علي الحوض» ضعيف جدًّا؛ كما بينته فِي «مجمع البحرين فِي تخريج أحاديث الوحيين».

مصفى، ثُمَّ لَمْ يعمل به، كان بدهيًا جدًا هذا العلم لا يثمر؛ فلابد من أن يقترن مع هذا العلم العمل.

ويجب على أهل العلم: أن يَتَوَلَّوا تربية النشء المسلم الجديد على ضوء ما ثبت فِي الكتاب والسنة، فلا يجوز أن ندع الناس على ما توارثوه من مفاهيم وأخطاء؛ بعضها باطل قطعًا باتفاق الأئمة، وبعضها مختلف فيه، وله وجه من النظر والاجتهاد والرأي، وبعض هذا الاجتهاد والرأي مخالف للسنة.

فبعد تصفية هذه الأمور، وإيضاح ما يجب الانطلاق والسير فيه؛ لابدَّ من تربية النشء الجديد على هذا العلم الصحيح.

وهذه التربية هي الَّتِي ستثمر لنا المجتمع الإسلامي الصافي، وبالتالي تقيم لنا دولة الإسلام.

وبدون هاتين المقدمتين: «العلم الصحيح»، و«التربية الصحيحة على هذا العلم الصحيح» يستحيل -فِي اعتقادي- أن تقوم قائمة الإسلام أو حكم الإسلام، أو دولة الإسلام.

وأضرب مثلًا لضرورة هذه التربية الصحيحة على العلم الصحيح: عندنا فِي الشام جماعة مسلمة[1]، تريد أن تعمل للإسلام، وتنهض به، وتربي النشء الجديد عليه، ولكن نشعر تمامًا بأن كثيرًا من الموجهين هناك هم بحاجة إِلَى دراسة واسعة للإسلام؛ على هذا النهج السليم الصحيح الذي أشرنا إليه كما سبق من البيان.

فنرى كثيرًا من الشباب المسلم الناشئ يتداعون للاجتماع ليلة الجمعة؛ لإحيائها، وهذا تداع لطاعة اللَّه ﷻ وعبادته، وهذا شيء جميل جدًا، ولكن لأنَّهم لَمْ يدرسوا السُّنَّة، ولَمْ يتفقهوا فيها، ولَمْ يجدوا الجيل الذي يربيهم عليها منذ نعومة أظفارهم؛ يقعون فِي مخالفتها، ونشير بذلك إِلَى قوله -عليه الصلاة

(١) هي جماعة الإخوان المسلمين (س. هـ).

والسلام-: «لا تَخُصوا ليلَةَ الجُمُعَةِ بِقيامٍ من بينِ الليالي، ولا تَخُصوا يومَ الجُمُعَةِ بِصيام من بينِ الأيامِ»[١].

فكيف نحيي ليلة الجمعة والرسول -عليه الصلاة والسلام- نَهانا عن ذلك؟!

الجواب: لأنه لا علم عندنا.

لكن المفروض أن يأتِي التوجيه من أهل العلم: أن هذه الليلة لا يجوز إحياؤها؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام- الآنف الذكر.

وتجد آخرين من هؤلاء الشباب الطيب يستحلون الاستماع للأغاني وآلات الطرب[٢]! وذلك لأنَّهم يجدون الإذاعات تملأ الأسماع، ولا يوجد هناك توجيه عام لِهذا النشء المسلم الجديد بأن الرسول ﷺ قد نَهى عن آلات المعازف، وحذر من الاستماع إليها، وهدد الذين يُمسون فِي لهو ولعب ويستمعون إلَى المعازف أن يُمسَخوا قردة وخنازير[٣].

لَمْ يُربَّ هذا النشء الجديد على معرفة ما يجوز وما لا يجوز؛ وذلك لأنه يجد أقوالًا كثيرة؛ يجد مثلًا ابن حزم -الإمام- له رسالة فِي إباحة الملاهي[٤]، وسرعان ما تطبع هذه الرسالة، وتنتشر بين الناس؛ فتوافق منهم هوى.

وربَّما قال بعض الموجهين وبعض من يدعي الإصلاح: ما دام هذا إمامًا وله مثل هذا الرأي؛ إذن نَحن نتبعه، أو نقلده فِي سماعنا للطرب؛ لاسيما وقد أصبحت بلوى عامة[٥]!

---

(١) مسلم (١١٤٤/ ١٤٨).

(٢) بل بعضهم كون فرقًا موسيقية! وسماها بأسماء إسلامية كـ«فرقة أبِي ذر» و«بدر» و«الترمذي» ... إلخ!! (س. هـ).

(٣) «الصحيحة» (٩١).

(٤) وقد رد عليها شيخنا رَحِمَهُ اللهُ فِي كتاب مستقل، هو: «تحريم آلات الطرب» (س. هـ).

(٥) كأمثال الدكتور يوسف بن عبد الله القرضاوي، المصري، ثُمَّ القطري، الذي ملأ كتبه وفتاويه بإباحة ذلك، بل يتبجح على أثير القنوات الفضائية، وصفحات الجرائد والمجلات بالدعوة إليه والتحريض عليه، ودونك التفصيل: =

....

= ١- إباحة الغناء والموسيقى :
بحثه في كتابه «الحلال والحرام في الإسلام» (ص٢١٨-٣٢١) وقال: «ومن الهوى الذي تستريح إليه النفوس وتطرب له القلوب وتنعم به الآذان: الغناء، وقد أباحه الإسلام ما لَمْ يشتمل على فحش أو خنا أو تحريض على إثم. ولا بأس أن تصحبه الموسيقى غير المثيرة، وأستحبه في المناسبات السارة إشارة للسرور وترويحًا للنفوس، وذلك كأيام العيد والعرس وقدوم الغائب وفي وقت الوليمة والعقيقة وعند ولادة المولود».
وقال -أيضًا- كما في مجلة «سيدتي» عدد (٦٧٨): «إن الغناء في حد ذاته ليس حرامًا، سواء كان غناء بآلة أو بغير آله؛ أي: مع الموسيقى أو بدون الموسيقى».
ويستمع -أيضًا- للمطربين والمطربات، ويتأثر بشدة بصوت فايزة أحمد:
أجرت مجلة «الراية» حوارًا معه في عددها (٥٩٧٠) بتاريخ (جمادى الأولى ١٤١٩هـ)...
قال محاوره: وتناهى إلى سمعي صوت غناء قادم من داخل منزل الشيخ القرضاوي؛ فضحكت وأنا أقول: لمن يستمع الدكتور القرضاوي؟
فأجاب القرضاوي: الحقيقة أنا مشغول عن سماع الغناء، لكني أستمع إلى عبد الوهاب وهو يغني (البلبل)، أو (يا سماء الشرق جودي بالضياء)، أو (أخي جاوز الظالمون المدى). وأستمع أحيانًا إلى أم كلثوم في (نَهج البردة)، أو (سلوا قلبي غداة سلا وتابا)، وأستمع بحب وأتأثر بشدة بصوت فايزة أحمد خاصة وهي تغني الأغنيات الخاصة بالأسرة (ست الحبايب)، و(يا حبيبي يا خويا) و(يا بو عيالي)، و(بيت العز يا بتنا على بابك عنبتنا) وهذه أغنيات لطيفة جدًّا... إلى أن قال: صوت فايزة أحمد وهي تغني (ست الحبايب) ليس فيه إثارة، وصوت شادية وهي تغني (يا دبلة الخطوبة عقبالنا كلنا)، (يا معجباني يا غالي) فهذه أغنيات نسمعها في الأفراح والأعراس.
-أيضًا- فيروز أحب سماعها في أغنية (القدس) وأغنية (مكة) لكن لا أتابعها في الأغنيات العاطفية؛ ليس لأنَّها حرام، وإنَّما؛ لأنَّني مشغول.
والحقيقة: أنا لا أستطيع سماع أغنية عاطفية كاملة لأم كلثوم لأنَّها طويلة جدًّا، وتحتاج إلى من يتفرغ لَها -وابتسم الشيخ وهو يقول-: ولا تسألني لمن أستمع من الجيل الحديث؛ لأنني من الجيل القديم، وأرى أن الجيل الماضي من المطربين والمطربات أقرب إلى نفسي من الجيل الجديد».
٢- ويُمارس -أيضًا- الهوايات الأوروبية:
فهو يمشي على الكورنيش، ويتابع المسلسلات التلفازية، فيضحكه عادل إمام، وغوار الطوشة... كما في مجلة «الراية» (٥٩٧٠) (٢٠ جمادى الأولى ١٤١٩هـ). =

....

= ٣- ويبيح الجلوس على مائدة يُدار عليها الخمر:
فقد ذكرت مجلة «المجتمع» (١٢٦١) الصادرة في (غرة ربيع الآخر ١٤١٨هـ-٨/٥/١٩٩٧م) أن اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا نظم يوم (١٩/ ٧/ ١٩٩٧م) ندوة فقهية بمقر الاتحاد بباريس بحضور د-يوسف القرضاوي ود- عصام البشير وغيرهما، وفيها قال الصحفي الكاتب عن القرضاوي: «أما عن بيع المحرمات، فقد أجاز ذلك فِي حدود الاضطرار القصوى في حكم القانون القائم . . . ثم أجاب عن سؤال مطروح بِحدَّة على كثير من المسلمين في الغرب خاصة على رؤساء الجمعيات والمسئولين الذين يُدعون لحضور بعض المناسبات التي توزع فيها الخمور، فيضطر المرء إلى الجلوس في طاولة يشرب بعض جالسيها الخمر وتقتضي مصلحة الدعوة الإسلامية ألَّا يتغيب عن حضور هذه الدعوات، حتى لا يظهر المسلمون بمظهر العزلة عن المجتمع، ويرى القرضاوي أن الأصل في الأشياء أن يُحترم الداعي إلَى مثل هذه المناسبات خصوصية المسلمين فيجنبوهم كل المحرمات المعروفة فِي دينهم لكن إن تعسر ذلك؛ فإن الحاجة تبيح مثل هذه المحرمات».

٤- ويجيز لمس المرأة الأجنبية:
فيقول- وبعد لف ودوران- كما فِي «فتاوى معاصرة» (٢/ ٣٠١): «والذي يطمئن إليه القلب من هذه الروايات أن مجرد الملامسة ليس حرامًا».

٥- ويجيز للمرأة التمثيل:
فيقول كما في مجلة «المجتمع» (١٣١٩): «ولاشتراك المرأة في التمثيل عدد من الضوابط، أهمها:
- أن يكون اشتراكها ضروريًّا.
- أن تظهر بلباس الإسلام ولا تضع المساحيق.
- أن يراعي المخرج والمصور عدم إبراز مفاتنها والتركيز عليها في التصوير.
- أن تتفوه بالكلام الحسن وتبعد عن الفاحش.

لقد أحل القرضاوي كل ما يتعلق بالسينما والمسرح والتلفاز والتمثيل، ولم يكتف بنشر هذه السموم فِي كتبه الضالة، بل صنف لأتباعه كتابًا سماه «الإسلام والفن» سطر فيه كل ما يريده أهل الشهوات . . . -عياذًا بالله- . . . إنَّها التربية الإخوانية التِي جعلت من هذه الجماعة مزمارًا ودفًّا، ورقصًا وكفًّا.

وهو يسير وراء شيخه محمد الغزالي السقا!!

وانظر لبيان أباطيل القرضاوي: «تحريم آلات الطرب» لشيخنا الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ و«الإعلام=

فأين السنة حينئذٍ؟ إن السنة أصبحت نسيًا منسيًّا!

وإذا كان الرسول -عليه الصلاة والسلام- جعل العلاج فِي رفع الذُّلّ المخيِّم علينا إنَّما هو الرجوع إِلَى الدِّين؛ فيجب علينا إذن أن نفهم الدين بواسطة أهل العلم فهمًا صحيحًا موافقًا للكتاب والسنة، وأن نربِي النشء الجديد الصالح الطيب على ذلك، وهذا هو الطريق لمعالجة المشكلة الَّتي يشكو منها كل مسلم.

وقد أعجبتنِي كلمة لبعض المصلحين[1] فِي العصر الحاضر يقول: «أقيموا دولة الإسلام فِي قلوبكم؛ تقم لكم على أرضكم»[2].

= بنقد كتاب الحلال والحرام» للدكتور صالح الفوزان، و«الحق الدامغ للدعاوي في دحض مزاعم القرضاوي» لعبد الكريم بن صالح الحميد، و«رفع اللثام عن مخالفة القرضاوي لشريعة الإسلام» لأحمد بن محمد العديني، و«القرضاوي في الميزان» لسليمان الحراشي (س. هـ).

(١) هو حسن الهضيبِي المرشد العام الثاني لجماعة الإخوان المسلمين.

وشيخنا رَحِمَهُ اللهُ يدندن حول هذه الكلمة كثيرًا وليس ذلك ترويجًا لفكر قائلها أو منهج جماعته.

كلا؛ فإن شيخنا رَحِمَهُ اللهُ من أوائل أهل العلم الذين بينوا انحراف جماعة الإخوان المسلمين فِي العقيدة والدعوة والمنهج. انظر -غير مأمور-: (ص٩١) من هذا الكتاب.

وقِفْ على أباطيلهم وكشف أحابيلهم فِي كتابِي «الجماعات الإسلامية فِي ضوء الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة» (س. هـ).

(٢) أوقفني بعض أصحابِي من طلاب العلم على كتاب عنوانه: «الجهاد والاجتهاد: تأملات فِي المنهج» للمدعو عمر بن محمود أبي عمرو[1] خبط فيه خبط عشواء، فكان كحاطب ليل، حيث زعم أن هذه الكلمة صوفية المنهج؛ فقال (ص٢١٨): «... وإن كثيرًا من الفضلاء تأثروا بالمنهج الصوفي فِي التغيير والحركة، ولعل أوضح عبارة أطلقت فِي هذا=

---

(١) وهو المكنى بأبِي قتادة الفلسطيني، المقيم -اختيارًا- فِي بلاد الكفر والإباحية (لندن!) الْمُروِّج لمنهج (الخوارج) وفكرهم!!

وقد رد على أفكاره المضللة وبيَّن أحواله السيئة: الأخ الفاضل عبد المالك رمضاني الجزائري فِي كتابه النافع: «تخليص العباد من وحشية أبِي قتاد الداعي إِلى قتل النسوان وفلذات الأكباد» فانظره غير مأمور.

= الزمان عبرت عن هذا المنهج الصوفي هي الكلمة الَّتي صارت شعارًا لبعض التجمعات والتنظيمات الإسلامية، هذه العبارة هي: «أقيموا دولة الإسلام فِي قلوبكم؛ تقم لكم على أرضكم».

وكذلك مثل هذه الدعوة أصحاب دعوة: «التصفية والتربية» بالمفهوم التربوي الذي يطرحه أتباع هذه الشعارات . . . فإننا نستطيع بكل جرأة أن نسمي أصحاب هذا الشعار (أقيموا . . . تقم . . .)، وهم أصحاب التغيير عن طريق «التصفية والتربية» أنَّهم «سلفية العقيدة، صوفية المنهج».

ثُمَّ بدأ (ص٢١٩) يحلل هذه العبارة من خلال تصوراته النفسية، وأنَّها ترتبط بعقيدة الجبر والإرجاء، حيث صرح (ص٢٢٠)؛ فقال: «فالعبارة كما هي عند أصحابِها: أقيموا دولة الإسلام فِي قلوبكم «إرجاء بدعي» تقم لكم على أرضكم «جبر بدعي».

ولست -الآن- فِي صدد بيان جهله وتمويهه وتدليسه وتشبعه بِما لَمْ يعط . . إلَى آخر أثواب الزور والغرور، الَّتِي يتدثر بِها؛ لكن رب كاسية عارية، ولكن أنبه على أمور:

١- عبارة: «أقيموا دولة الإسلام فِي قلوبكم، تقم لكم على أرضكم» لا يمكن أن يفهم منها ما ادعاه الكاتب المشار إليه للوجوه الآتية:

أ- أن قائلها الهضيبي لَمْ يكن منهجه فِي التغيير صوفيًا، بل يعلم الكاتب قبل غيره أنه معتزلي خارجي، ورحم الله الشيخ أبا الأشبال أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: «الإخوان المسلمون خوارج القرن العشرين».

وتاريخ هذه الجماعة مليء بالمآسي السياسية؛ لاصطدامهم الدائم مع ذوي السلطان، حيث ينازعون الأمر أهله بأدنى شبهة؛ فحالهم فِي مصر، وسوريا، والعراق، والجزائر . . . لا يخفى على بصير بالساحة الدعوية.

ب- ناقلها وهو شيخنا رَحِمَهُ اللهُ كان شوكة فِي حلق الصوفية فِي بلاد الشام بل العالم حَتَّى مَماته رَحِمَهُ اللهُ.

٢- أن عبارة: «أقيموا دولة الإسلام فِي قلوبكم؛ تقم لكم على أرضكم» استخدمها ناقلها رَحِمَهُ اللهُ حجة على أصحاب قائلها، من باب: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [يوسف: ٢٦]. كما يظهر من كلامه الآتي (ص٩١).

٣- أن العبارة يدل عليها قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

فهذه الآية الشريفة هي منهج الإسلام فِي التغيير، ومنها أخذ المنهج السلفي معالمه فِي التغيير، ودونك البيان: =

ولابد من أن نصلح نفوسنا على أساس من إسلامنا وديننا، وهذا -كما ذكرنا- لا يكون بالجهل، وإنَّما بالعلم؛ حَتَّى تقوم دولة الإسلام على أرضنا هذه[1].

= أ- ذكر اللَّه -سبحانه- التغيير مرتين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.
ب- فِي المرة الأولى أسند التغيير إِلَى نفسه الكريمة، وفِي المرة الأخيرة أسند التغيير إِلَى عباده.
ت- التغيير المسند إِلَى اللَّه ﷻ هو تغيير ما وقع على العباد وما هم فيه من ذُلٍّ وصَغَارٍ، وهوان وضعف، والتغيير المسند إِلَى العباد هو تغيير ما فِي نفوسهم من ضعف وعصيان وفساد.
ث- تغيير ما فِي نفوس العباد شرط فِي تغيير ما وقع على العباد.
ج- لو فهمت هذه الآية كما فهم هذا الكاتب هذه العبارة؛ لكانت المعادلة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ﴾ (جبر) ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (إرجاء).
وهذا الفهم انتكاس وخبط وخلط.
٤- هذه العبارة تدل على أمور:
أ- أن الإسلام لابد أن يتشكل فِي دولة؛ فهل المنهج الصوفي يدعو إِلَى دولة إسلامية وتطبيق حكم اللَّه فِي الأرض، وإقامة خلافة راشدة على منهاج النبوة، واستئناف حياة إسلامية؟!
ب- أن دولة الإسلام لابد أن تتمكن من قلوب الدعاة لَها حَتَّى يستطيعوا إقامتها فِي واقعهم وعلى أرضهم.
ت- أن الذي لا يستطيع تطبيق حكم اللَّه وإقامة منهجه فِي نفسه لا يمكن أن يطبق ذلك على واقعه، ففاقد الشيء لا يعطيه، وإن ادعى ما ليس عنده، وتشبع بِما ليس فيه (!).
ث- أن أعمال الجوارح يقتضيها إيْمان القلوب، فمن تمكن الإيْمان الصحيح فِي قلبه؛ =
= استلزم وجود أعمال الجوارح؛ وإلا دلَّ على عدمه أو ضعفه.
٥- إذا فهمنا العبارة فِي ضوء الآية كانت النتيجة «التصفية والتربية» بالمفهوم السلفي المنهجي الذي بسطه شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) «التصفية والتربية، وحاجة المسلمين إليها».
وهي محاضرة من أوائل مجالس شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ العلمية الَّتِي حضرتُها، وكان قد ألقاها فِي «المعهد الشرعي» فِي (جبل اللويبدة) فِي (عمان البلقاء) عاصمة (جند الأردن) من (بلاد الشام المحروسة) سنة (١٣٩٣هـ).
وقد أشار إليها رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الضعيفة» (٢/ المقدمة)، فقال: «هذا وإنِّي لأرجو بواسطة هذه=

....

= السلسلة وأختها الأخرى: «الأحاديث الصحيحة» أن أكون من المشاركين فِي القيام بواجب «التصفية والتربية» الَّتِي كنت تحدثت عنها فِي محاضرة كنت ألقيتها فِي (المعهد الشرعي) فِي (عمان)، سنة (١٣٩٣ هـ)، كان موضوعها: «التصفية والتربية»، وأردت بالأول منهما أمورًا:

الأول: تصفية العقيدة الإسلامية مِمَّا هو غريب عنها؛ كالشرك، وجحد الصفات الإلهية وتأويلها، ورد الأحاديث الصحيحة؛ لتعلقها بالعقيدة ونحوها.

الثاني: تصفية الفقه الإسلامي من الاجتهادات الخاطئة المخالفة للكتاب والسنة، وضربت على ذلك بعض الأمثلة.

الثالث: تصفية كتب التفسير، والفقه، والرقائق، وغيرها من الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، والإسرائيليات المنكرة، وهذا ما أقوم به فِي هذه السلسلة، ونحوها، مثل: «ضعيف أبِي داود»، و«ضعيف الجامع الصغير»، و«ضعيف الترغيب والترهيب».

وأما الواجب الآخر؛ فأريد به تربية الجيل الناشئ على هذا الإسلام المصفى من كل ما ذكرنا، تربية إسلامية صحيحة منذ نعومة أظفاره، دون أي تأثير بالتربية الغربية الكافرة.

ومِمَّا لا ريب فيه أن تحقيق هذين الواجبين يتطلب جهودًا جبارة متعاونة من الجماعات الإسلامية المخلصة، الَّتِي يهمها -حقًّا- إقامة المجتمع الإسلامي المنشود؛ كلٌّ فِي مجاله واختصاصه.

وأما بقاؤنا راضين عن أوضاعنا، متفاخرين بكثرة عددنا، متواكلين على فضل ربنا، أو خروج المهدي ونزول عيسى، صائحين: بأن الإسلام دستورنا، جازمين بأننا سنقيم دولتنا؛ فذلك محال، بل وضلال؛ لمخالفته لسنة اللَّه الكونية والشرعية معًا، قال -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ [الرعد: ١١]. وقال ﷺ: «**إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد؛ سلط اللَّه عليكم ذلًّا، لا ينْزعه عنكم، حَتَّى ترجعوا إِلَى دينكم**».

من أجل ذلك قال أحد الدعاة الإسلاميين اليوم: «أقيموا دولة الإسلام فِي قلوبكم؛ تقم لكم فِي أرضكم» وهذا كلام جميل جدًّا، ولكن أجمل منه العمل به: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [التوبة: ١٠٥].

الطريق الرشيد إلى بناء الكيان الإسلامي المنشود

وقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ الطريق الرشيد نحو بناء الكيان الإسلامي؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن وضع المسلمين اليوم من حيث إنَّهم محاطون بدول كافرة قوية فِي مادتِها، ومبتلون بحكام كثير منهم لا يحكم بِما أنزل اللَّه، أو لا يحكمون بِما أنزل اللَّه إلا فِي بعض النواحي دون بعض، مِمَّا لا يساعدهم على أن يعملوا عملًا جماعيًّا وسياسيًّا لو كان ذلك طوقهم.

فإنِّي أرى: أن العمل الذي ينبغي على الجماعات الإسلامية أن يتوجهوا إليه بكليتهم؛ ينحصر فِي نقطتين اثنتين وضروريتين، ولا أعتقد أن هناك مجالًا للخلاص من هذا الضعف والهوان، والذل الذي عليه المسلمون.

أقول ما أقول وأخص به المسلمين الثقات المتمثلين فِي الشباب الواعي الذي عرف -أولًا- مأساة المسلمين، واهتم -ثانيًا- بالبحث الصادق عن الخلاص، وبكل ما أوتيه من قوة؛ بينما الملايين من المسلمين مسلمون بحكم الواقع الجعرافي، أو تذكرة النفوس[1]؛ فهؤلاء لا أعنيهم بالحديث.

أعود؛ فأقول: إن الخلاص على أيدي هؤلاء الشباب يتمثل فِي أمرين لا ثالث لَهما: «التصفية والتربية»؛ وأعنِي بالتصفية: تقديْم الإسلام إلَى الشباب المسلم مصفى من كل ما دخل فيه على مدى هذه القرون والسنين الطوال من العقائد، ومن الخرافات، والبدع، والضلالات، ومن ذلك: ما دخل فيه من أحاديث غير صحيحة قد تكون موضوعة، فلابد من تحقيق هذه «التصفية»؛ لأنه بغيرها لا مجال أبدًا لتحقيق أمنية هؤلاء المسلمين الذين نعدهم من المصطفين المختارين من العالم الإسلامي الواسع.

فالتصفية هذه إنَّما يراد بِها تقديم العلاج -الذي هو الإسلام- الذي عالج ما

---

(١) المراد: «الجنسية»، أو: «شهادة الميلاد».

يشبه هذه المشكلة حينما كان العرب أذلَّاء، وكانوا يستعبدون من الأقوياء ممن حولهم من فارس والروم والحبشة ونحو ذلك من جهة، وكانوا يعبدون غير اللَّه - تبارك وتعالى- من جهة أخرى.

فهذا الإسلام: كان هو العلاج الوحيد لإنقاذ العرب مِمَّا كانوا فيه من ذلك الوضع السيئ، والتاريخ -كما يقال- يعيد نفسه، والعلاج إذا كان هو العلاج السابق نفسه؛ فسيقضي حتمًا -إذا استعمله المريض- على مرضه الذي هو عين المرض السابق.

الإسلام هو العلاج الوحيد، وهذه كلمة لا اختلاف فيها بين الجماعات الإسلامية أبدًا.

وذلك من فضل اللَّه على المسلمين؛ ولكن هناك اختلافًا كبيرًا بين الجماعات الإسلامية الموجودة اليوم على الساحة: ساحة الإصلاح، ومُحاولة إعادة الحياة الإسلامية، واستئناف الحياة الإسلامية، وإقامة الدولة الإسلامية.

هذه الجماعات مختلفة أشد الاختلاف حول نقطة البدء بالإصلاح؛ فنحن نخالف كل الجماعات الإسلامية فِي هذه النقطة، ونرى أنه لابد من البدء بالتصفية والتربية معًا، أما أن نبدأ بالأمور السياسية، والذين يشتغلون بالسياسة قد تكون عقائدهم خرابًا يبابًا، وقد يكون سلوكهم من الناحية الإسلامية بعيدًا عن الشريعة[1]؛ والذين يشتغلون بتكتيل الناس وتجميعهم على كلمة «إسلام» عامة؛ ليس لَهم مفاهيم واضحة فِي أذهان هؤلاء المتكتلين حول أولئك الدعاة[2]، ومن ثُمَّ ليس لِهذا الإسلام أي أثر فِي منطلقهم فِي حياتِهم؛ ولِهذا تجد كثيرًا من هؤلاء وهؤلاء لا يحققون الإسلام فِي ذوات أنفسهم فيما يمكنهم أن يطبقوه بكل سهولة، بحيث لا أحد -مهما كان متكبرًا جبارًا- يدخل بينه وبين نفسه.

---

(١) كـ«الإخوان المسلمون»، و«حزب التحرير» (س. هـ).

(٢) كـ«الإخوان المسلمون»، و«دعوة التبليغ» (س. هـ).

وفِي الوقت نفسه يرفع هؤلاء أصواتَهم: بأنه لا حكم إلا للَّه، ولا بد أن يكون الحكم بِما أنزل اللَّه[1]، وهذه كلمة حق؛ ولكن فاقد الشيء لا يعطيه، وإذا كان أكثر المسلمين اليوم لا يقيمون حكم اللَّه فِي أنفسهم، ويطالبون غيرهم بأن يقيموا حكم اللَّه فِي دولتهم؛ فإنَّهم لن يستطيعوا تحقيق ذلك؛ ففاقد الشيء لا يعطيه؛ لأن هؤلاء الحكام هم من هذه الأمة، وعلى الحكام والمحكومين أن يعرفوا سبب هذا الضعف الذي يعيشونه.

يجب أن يعرفوا: لماذا لا يحكم حكام المسلمين اليوم بالإسلام إلا فِي بعض النواحي؟ ولماذا لا يطبق هؤلاء الدعاة الإسلام على أنفسهم، قبل أن يطالبوا غيرهم بتطبيقه فِي دولِهم؟!

الجواب واحد: وهو إما أنَّهم لا يعرفون الإسلام، ولا يفهمونه إلا إجمالًا، وإما أنَّهم لَمْ يربوا على هذا الإسلام فِي منطلقهم، وفِي حياتِهم، وفِي أخلاقهم، وفِي تعاملهم مع بعضهم ومع غيرهم.

والغالب كما نعلمه بالتجربة: أنَّهم يعيشون فِي العلة الأولى الكبرى، وهي بُعْدهم عن فهم الإسلام فهمًا صحيحًا، كيف لا وفِي الدعاة من يَعُدُّ السلفيين بأنَّهم يضيعون عمرهم فِي التوحيد!! ويا سبحان اللَّه! ما أشد إغراق من يقول مثل هذا الكلام فِي الجهل؛ لأنه يتغافل إن لَمْ يكن غافلًا حقًّا عن أن دعوة الأنبياء والرسل الكرام كانت ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]، بل إن نوحًا -عليه الصلاة والسلام- أقام ألف سنة إلا خمسين عامًا لا يُشَرِّع، ولا يقيم سياسة، بل؛ يا قوم اعبدوا اللَّه، واجتنبوا الطاغوت!.

هل هناك تشريع؟! هل هناك سياسة؟! لا شيء؛ تعالوا يا قوم اعبدوا اللَّه، واجتنبوا الطاغوت، فهذا أول رسول -بنص الحديث الصحيح-، أرسل إلَى الأرض، واستمر فِي الدعوة ألف سنة إلا خمسين لا يدعو إلا إلَى التوحيد، وهو

(١) كـ«حزب التحرير» (س. هـ).

شغل السلفيين الشاغل، فكيف يُسَفِّه كثير من الدعاة الإسلاميين، ويَنْحَطُّون إِلَى درجة أن ينكروا ذلك على السلفيين؟!

إن من فضائل السنة: أنَّها توضح مشاكل قد تعترض الأمة، فيضع لَها العلاج مسبقًا بعد أن ينبههم على مرضهم وعلتهم، وكلنا يعلم قول الرسول ﷺ: «ستتداعى عليكم الأمم، كما تداعى الأكلة على قصعتها. قالوا: أَوَمِنْ قلة نَحن يومئذٍ يا رسول اللَّه؟! قال: لا، بل أنتم يومئذٍ كثير؛ ولكنكم غثاءٌ كغثاء السيل، ولينْزعن اللَّه المهابة من صدور عدوكم، وليقذفن فِي قلوبكم الوهنَ، قالوا: يا رسول اللَّه! وما الوهن؟ قال: حب الدنيا، وكراهية الموت»[1].

ففي هذا الحديث بيان مرض من الأمراض الَّتِي ستصيب المسلمين، فيكون ذلك سببًا أو سنة كونية شرعية فِي آن واحد: أن يتسلط على المسلمين الأعداء، وأن يهجموا من كل صوب؛ كما تتداعى الأكلة على قصعتها.

أقول: فِي هذا الحديث بيان مرض من الأمراض الَّتِي تؤدي بالمسلمين إِلَى هذا الوضع المشين ألا وهو: «حب الدنيا، وكراهية الموت»، وهذا له علاقة بـ«التصفية والتربية».

والشطر الثاني من هذه الكلمة يعنِي: أنه لابد من تربية المسلمين تربية على أساس ألَّا يفتنوا -كما فتن الذين من قبلهم بالدنيا- حيث يقول الرسول ﷺ: «ما الفقر أخشى عليكم؛ ولكن أخشى عليكم أن تُفتح عليكم زَهْرَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا؛ فَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْ الذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ»[2]، ولِهذا نرى أنه قلَّ من ينتبه لِهذا المرض، فيربِي الشباب، لاسيما الشباب الذين فتح اللَّه عليهم كنوز الأرض، وأغرقهم فِي خيراته -تبارك وتعالى-، وفِي بركات الأرض، قَلَّما ينبه إِلَى هذا، فهذا مرض يجب على المسلمين أن يتحصنوا منه، وألَّا يصل إِلَى قلوبِهم: «حب

(١) حديث صحيح؛ انظر تخريجه في كتابي «بدائع الحكم بذكر فوائد حديث تداعي الأمم» (ص٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٥٨)، ومسلم (٢٩٦١).

الدنيا وكراهة الموت» إذن، فهذا مرض لابد من معالجته، وتربية الناس على أن يتخلصوا منه[1].

ونعود إِلَى الشق الأول، وهو الأهم بلا شك؛ وهو قولنا: إنه لابد أن يكون البدء بالتصفية مقرونة بالتربية.

وهناك حديث للرسول ﷺ يشير فيه إِلَى هذه التصفية؛ وهو قوله -عليه الصلاة والسلام-: «إذا تَبَايَعتُم بالعينَة، وَأَخَذْتُم أَذْنَابَ البَقَرِ، وَرَضِيتُم بِالزَّرْعِ، وتَرَكْتُمْ الجِهَادَ؛ سَلَّطَ اللَّه عَلَيْكُمْ ذُلًّا، لا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»[2].

فِي هذا الحديث وصف الداء والدواء؛ إنه يقول فِي أول الحديث: «إذا تبايعتم بالعينة».

والعينة: بيع من البيوع الربوية، وهي مع الأسف قائمة اليوم فِي بعض البلاد الإسلامية؛ بل العربية، وهي البلدان الَّتي يُفترض فيها أن تفهم كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ خيرًا مِمَّا يفهمه الأعاجم المسلمون.

«العينة»: أن يشتري الشاري حاجة من التاجر بثمن أكثر من ثمن النقد، يشتري به إِلَى أجل أو ما يسمونه اليوم بـ«التقسيط» بثمن أكثر من ثمن النقد، والحقيقة أن فاعله ما جاء ليشتري، وإنَّما جاء ليأخذ الدراهم أو الدنانير؛ ليشتغل بِها، ولتكون نواة لعمل له.

ونظرًا لفساد المجتمع، وانفكاك الرباط الديني الذي يربطهم بالإسلام لو كانوا به عاملين؛ يضطر المحتاج إِلَى أن يضمن لنفسه ما لا يعمل به عن طريق

---

(١) انظر -لزامًا- ما تقدم من كلام الإمام ابن قيم الجوزية، وتأمل الأمثلة التربوية فِي بيان خطر حب الدنيا؛ تعلم كيف كان علماء السلف يربون الأمة على إيثار الآخرة على الدنيا، ثُمَّ قارن بِما قاله شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ تجده طريقًا واحدًا ومنهجًا مضطردًا حَتَّى يقاتل آخرهم الدجال.
وهكذا تُوحِّد السُّنَّة السلفيين على اختلاف ديارهم وأعصارهم، وأما غيرهم؛ فكل حزب بِما لديهم فرحون (!).

(٢) «الصحيحة» (١١).

الاحتيال على ما حرم اللَّه .

هذا هو بيع العينة ، وهذا أمر واقع اليوم فِي بعض البلاد وبالإضافة إلَى ذلك : «أخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع» . وهذا من التكالب على الدنيا ، وأدى ذلك إلَى ترك الجهاد فِي سبيل اللَّه . . . ماذا تكون عاقبة هؤلاء المسلمين الذين يحتالون على أحكام اللَّه ، ويستحلون حرمات اللَّه بأدنى الحيل ، ثُمَّ يعرضون عن القيام بواجبهم ؛ كالجهاد فِي سبيل اللَّه؟ وما مصيرهم؟

العاقبة والمصير : أن يسلط اللَّه عليهم ذلًا ، لا ينْزعه منهم حَتَّى يرجعوا إلَى دينهم .

إذن ؛ فإن الأمراض الَّتِي يُبتلى بِها المسلمون تتلخص فِي ناحيتين :

الأولَى : معلوم من الدين بالضرورة ؛ كالجهاد فِي سبيل اللَّه بسبب تكالبهم على الدنيا .

الثانية : الاحتيال على ما هو معلوم تحريمه من السنة ؛ كبيع العينة ، والأمثلة كثيرة جدًا .

فقوله ﷺ : «**إذا تبايعتم بالعينة**» . ذكره كمثال لما قد يقع فيه المسلمون من استحلال ما حرم اللَّه والاحتيال عليه ، وليس هكذا صراحة ، كما يستحل المسلمون اليوم الربا ، ويحتال له بعض المسلمين ؛ فتكون مصيبتهم مصيبتين :

أولًا : ارتكاب المحرم .

وثانيًا : اللف والدوران حول استحلاله .

وقد ذكرت منذ زمن قريب : أن هناك من ألَّف رسالة ذكر فيها متفاخرًا بأن الحيلة فِي ألَّا يقع المسلم فِي الربا أن ينذر للَّه أنه كلما استقرض من إنسان مالًا أن يعطيه عشرًا فِي المائة شكرًا للَّه ، فإن نوى هذا فِي نفسه أصبح هذا قدرًا واجب الوفاء ! !

نعم ؛ إلَى هذا الحد وصل الأمر ببعض المشايخ أن يلفوا ويدوروا حول

أحكام الإسلام، واستحلال ما حرم اللَّه . . . وهذا هو سبيل اليهود لا غير فِي التعامل الربوي، وهو سبيل خطير الآثار؛ لِهذا حذر الرسول -عليه الصلاة والسلام- من يفعل ذلك أن يسلط اللَّه عليه ذلًّا ، لا ينْزعه عنه حَتَّى يرجع إلَى دينه، والرجوع إلَى الدين قضية العصر، وهو قضية كبرى، ولابد من شيء من التفصيل فيها . . . **ذلك أن بعض الكتاب والدعاة يرون -مع الأسف الشديد- أن الدين ذو مفاهيم عدة مختلفة والاختلاف فيها اختلاف فِي الفروع لا فِي الأصول!**

ولكننا نقول: إن الاختلاف قائم فِي الأصول كما هو قائم فِي الفروع، وحين أذكر الخلاف؛ فأول ما أعني به: العلماء من كل الفرق، ومن ثَمَّ أذكر الخلاف بين عامة المسلمين.

ولو أننا عدنا إلَى هذه الفرق قديمها وحديثها؛ لوجدنا الخلاف نفسه قائمًا، وهو خلاف فِي الفروع كما هو فِي الأصول.

وعلى سبيل المثال لا الحصر: أذكر بِما تعتقد به طوائف كبيرة من المسلمين فِي شتى بقاع الإسلام اليوم من أن النَّبِي ﷺ هو أول خلق اللَّه، وتحتج هذه الطوائف بحديث لا أصل له فِي السنة الصحيحة: **«أول ما خلق اللَّه نور نبيك يا جابر!»**.

وتجد عامة أهل العلم، يسمعون هذه الضلالة، بل وهي تعلن من رءوس المنابر، تصغي ولا تنكر، وتؤمن بذلك على الرغم من وضوح الضلالة فيه، ولا يتصدى لذلك سوى السلفيين الذين نصبوا أنفسهم لإنكار مثل هذه الخرافات، وهذه الضلالات.

وهذا الخلاف بين علماء المسلمين -كما هو ظاهر- خلاف فِي العقيدة وليس فِي فرع فقهي، والأمثلة كثيرة.

وأنتقل إلَى الخلاف القائم بين العلماء الذين يرون أنه قائم فِي الفروع فحسب، وأنه لا يضر.

ونَحن أمام شقين:

- الخلاف فِي الفروع.

- الخلاف فِي الفروع لا يضر.

وكلاهُما خاطئ، وغير صحيح:

أولًا: الخلاف فِي الفروع خاطئ:

لتوضيح هذا: أذكر بالخلاف القائم بين الحنفية من جهة، وسائر المذاهب الأخرى من جهة ثانية فِي قضية الإيْمان؛ هل يزيد وينقص، أو أنه ثابت لا يزيد ولا ينقص؟

إن الخلاف فِي الحقيقة قائم بين «الماتريدية» من جهة، والأشاعرة وأهل الحديث من جهة أخرى!!

وعن هذا التساؤل يتفرع تساؤل آخر: هل الإيْمان يزيد وينقص، أو أنه ثابت لا يزيد ولا ينقص؟

والحقيقة: أن القرآن الكريم يعلن أن الإيْمان يزداد: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]. والآيات كثيرة، وكذلك السُّنَّة؛ فهي تزيد دلالات الآيات فِي زيادة الإيْمان وضوحًا.

ومن ذلك: قول الرسول ﷺ فِي الحديث المتفق عليه: «**الإيْمان بضعٌ وستون شعبةً: أعلاها شهادة أن لا إله إلا اللّه، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**»[(١)].

ومع ذلك؛ فإننا نجد الماتريدية اليوم -وهم من الناحية الفرعية حنفية- يصرحون بأن الإيْمان لا يزيد ولا ينقص، بل يذكرون عن إمامهم[(٢)] بأنه كان يقول: «إيماني كإيمان جبريل عليه السلام»[(٣)]، وهذا يعني: أن إيْمان أفجر الناس قد يكون يساوي إيْمان جبريل عليه السلام، وهذا الكلام -وإن كان خطأً- منسجم مع

(١) متفق عليه. (٢) هو أبو منصور الماتريدي (س. هـ).

(٣) وهذا مذهب المرجئة الضال وقولهم الباطل المبتدَع.

اعتقادهم فِي أن الإيْمان لا يقبل زيادةً ولا نقصانًا؛ وهم يقولون: إذا قلنا بأن الإيْمان يزيد؛ فهو ينقص، وإذا نقص الإيْمان؛ فذلك مِمَّا يخرج صاحبه عن الإيْمان، وهذا الكلام ينسجم تَمامًا مع ما يعتقدونه من أن الإيْمان اعتقاد فقط[١].

أما اعتقاد أهل السنة من الأشاعرة[٢] وأهل الحديث فِي أن الإيْمان يزيد وينقص بحسب العمل الصالح وزيادته بالطاعة، ونقصانه بالمعصية؛ فهذا من الخلاف الذي حدث قديْمًا، واستمر إلَى اليوم.

ثُمَّ نشأ من وراء ذلك خلاف عقائدي آخر، ارتبط به كلام عملي؛ ألا وهو: **هل يقول المسلم: أنا مؤمن إن شاء اللَّه.**

من قال: إن الإيْمان يزيد وينقص، ويقول: أنا مؤمن إن شاء اللَّه؛ لأنه يخشى على نفسه أن يكون مقصرًا فِي أعماله الصالحة.

ومن قال: إن الإيْمان لا يزيد ولا ينقص؛ قطع بقوله: أنا مؤمن، ولا يقول: إن شاء اللَّه؛ إذ أنه إذا قال: إن شاء اللَّه؛ فمعنى ذلك عنده أنه شك فِي اعتقاده الذي يستقر فِي قلبه.

وبناءً على ذاك الخلاف نشأ خلاف آخر؛ وهو: هل يجوز الاستثناء، أو لا يجوز؟.

ولَمْ يقف الخلاف فِي هذه المسألة الفقهية عند جواز القول بالاستثناء فِي الإيْمان أو عدمه، بل تعداه إلَى مسألة خطيرة مزقت المسلمين شر ممزق؛ حَتَّى أدى الأمر إلَى أن يُشَبَّه المسلم بالكافر؛ فقد جاء فِي بعض كتب الحنفية سؤال: هل يجوز للمرأة الحنفية أن تتزوج من الرجل الشافعي؟

وكان الجواب بالرفض؛ لأن الحنفية يشكون فِي إيْمان الشافعيين، وقد عمل

---

(١) ثُمَّ يأتي من يزعم أن شيخنا الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ مرجئ! وانظر لتفنيد هذه المقالة، وبيان ما فيها من جهالة: كتاب أخي فِي اللَّه، الشيخ الفاضل علي بن حسن الحلبي -وفقه اللَّه-: «التعريف والتنبئة بتأصيلات العلامة الألباني فِي مسائل الإيْمان والرد على المرجئة».

المسلمون بِهذه الفتوى فِي بلاد ما وراء النهرين سنين طوالًا لا يبيح أهلها لبناتِهم أن يتزوجن من الرجل الشافعي . . . وظل الأمر كذلك إِلَى أن جاء رجل من كبار علماء الحنفية، يعرف بـ«مفتي الثقلين» وهو صاحب التفسير المعروف باسمه، وهو: «تفسير أبِي السعود» الذي واجه القضية وأفتى فيها بجواز أن يتزوج الحنفي من الشافعية؛ ولكن بتعليل لا أدري ماذا أقول فيه؟!.

لقد أجاز أبو السعود زواج الحنفي من الشافعية تنْزيلًا لَها منْزلة أهل الكتاب، وقياسًا على ما تُعامل به المرأة اليهودية أو النصرانية!!.

فاعجب يا أخي المسلم! إنه يجيز هذا، ولكنه لا يجيز العكس، لقد حصل هذا فِي بلاد المسلمين، وما يزال يحدث إِلَى اليوم؛ فهذا رجل من عامة الناس سمعته بنفسي يبدي إعجابه -وهو حنفي المذهب- بأحد خطباء مسجد بني أمية بدمشق الشام، ويقول: لولا أنه شافعي؛ لزوجته ابنتي (!!)

وأرجو ألَّا يتسرع أحد الغافلين، ويتهمني بالتجني ويقول: إنَّما هذه خلافات انقضت ومضى عهدها، فإِلَى هذا وأمثاله قدمت هذا المثل الذي عرفته بنفسي دليلًا على استمرار هذه الخلافات.

هذا على مستوى العرب، فإذا انتقلت إِلَى المسلمين الأعاجم؛ لوجدت ما هو أَمرُّ وأقسى من هذه الخلافات العجيبة.

ثانيًا: الخلاف فِي الفروع لا يضر:

أما قولُهم: الخلاف فِي الفروع لا يضر؛ فنقول: الضرر واضح فِي كون الخلاف فِي الأصول كما أسلفت، وبناءً على هذا؛ فإن الضرر ينتقل إِلَى الفروع، ويكفي ضررًا أن هذا الخلاف يسبب تفرق الأمة وتمزقها على ما وضحنا.

ونتساءل الآن: ما هو الحل؟

الحل وارد فِي ختام حديث الرسول ﷺ الذي أوردته؛ وهو: «حَتَّى ترجعوا إِلَى دينكم».

الحل يتمثل فِي العودة الصحيحة إلَى الإسلام بالمفهوم الصحيح الذي كان عليه رسول اللَّه ﷺ وصحابته.

وتحديدًا للإجابة عن السؤال الوارد فِي بداية هذا الرد؛ أعود فأقول: لابد أن نبدأ بالتصفية والتربية، وإن أي حركة لا تقوم على هذا الأساس لا فائدة منها إطلاقًا.

ولكي ندلل على صحة ما نذهب إليه فِي هذا المنهج؛ نعود إلَى كتاب اللَّه الكريم، ففيه آية واحدة تدل على خطأ كل من لا يتفق معنا على أن البداية تكون بالتصفية والتربية.

يقول -تعالى-: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [مُحمَّد:٧]، هذه هي الآية المقصودة، وهي الَّتِي أجمع المفسرون على أن معنى «نصر اللَّه» إنَّما هو: العمل بأحكامه، ومن ذلك -أيضًا- الإيْمان بالغيب الذي جعله ﷻ الشرط الأول للمؤمنين: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣].

فإن كان نصر اللَّه لا يتحقق إلا بإقامة أحكامه؛ فكيف يمكننا أن ندخل فِي الجهاد عمليًّا ونحن لَمْ ننصر اللَّه وفق ما اتفق عليه المفسرون؟!

كيف ندخل بالجهاد وعقيدتنا خراب يباب؟

كيف نجاهد وأخلاقنا تتماشى مع الفساد؟!!

لابد إذن قبل الشروع بالجهاد: من تصحيح العقيدة، وتربية النفس.

وأنا أعلم أن الأمر لن يسلم من المعارضة لمنهجنا فِي التصفية والتربية؛ فهناك من سيقول: إن القيام بالتصفية والتربية أمر يحتاج إلَى سنين طويلة!.

ولكنِّي أقول: ليس هذا هو الهام فِي الأمر، بل الهام أن ننفذ ما يأمرنا به ديننا وربنا العظيم، الهام أن نبدأ بِمعرفة ديننا أولًا، ولا يهم بعد ذلك أن يطول الطريق أو يقصر.

إنَّنِي أتوجه بكلامي إلَى رجال الدعوة المسلمين، وإلَى العلماء والموجهين،

وأدعوهم أن يكونوا على علم تام بالإسلام الصحيح، وعلى مُحاربة لكل غفلة أو تغافل، ولكل خلاف أو تنازع: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وحين نقضي على هذا التنازع وعلى هذه الغفلة، ونُحِلُّ محلها الصحوة والائتلاف والاتفاق؛ نتجه إلَى تحقيق القوة المادية: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

فتحقيق القوة المادية أمر بديهي، إذن لابد من بناء مصانع الأسلحة وغيرها ... ولكن لابد قبل كل شيء من العودة الصحيحة إلَى الدين؛ كما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه فِي العقيدة، وفِي العبادة، وفِي السلوك، وفِي كل ما يتعلق بأمور الشريعة.

ولا تكاد تجد أحدًا فِي المسلمين يقوم بِهذا سوى السلفيين.

فهم الذين يضعون النقط على الحروف.

وهم وحدهم ينصرون اللَّه بِما أمرهم به ومن تصفية وتربية تُوجِد الإنسان المسلم الصحيح.

وهم وحدهم الذين يمثلون الفرقة الناجية من النار من الفرق الثلاث والسبعين الَّتِي سئل عنها الرسول ﷺ، وقال: «هي فِي النار».

ولِهذا؛ أعود فأقول: ليس من طريق للخلاص سوى الكتاب والسنة، سوى التصفية والتربية فِي سبيلهما ... وهذا يستدعي المعرفة بعلم الحديث وتمييز الصحيح من الضعيف؛ كي لا نبني أحكامًا خاطئة كتلك الَّتِي وقع بِها المسلمون بكثرة؛ بسبب اعتمادهم على الأحاديث الضعيفة.

ومن ذلك مثلًا: ما تقع به بعض الدول الإسلامية، حين تطبق قانونًا إسلاميًّا -كما تسميه-، ولكنه ليس مدعومًا بالسنة المحمدية؛ فتقع فِي بعض الأخطاء القانونية والجزائية.

ومن ذلك: أن عقوبة المسلم تكون القتل حين يقتل ذميًّا ينضوي فِي لواء هذه

الدولة المسلمة؛ إذا كان القتل عمدًا، وككون دية القتيل الذمي هي دية المسلم نفسها؛ إن قتله المسلم خطأ.

وهذا خلاف ما جرى فِي عهد الرسول ﷺ . . . فكيف بعد هذا يمكن أن نقيم الدولة ونحن فِي ظل هذا التخبط، وهذه الأخطاء وهي البعد عن الدين؟!.

هذا على صعيد العلم؛ فإذا انتقلنا إِلَى التربية؛ وجدنا أخطاءً قاتلةً؛ فأخلاق المسلمين فِي التربية خراب يباب، ولابد من التصفية والتربية والعودة الصحيحة إِلَى الإسلام، وكم يعجبني فِي هذا المقام قول أحد الدعاة الإسلاميين، من غير السلفيين، ولكن أصحابه لا يعملون بِهذا القول، يقول: «أقيموا دولة الإسلام فِي قلوبكم؛ تقم دولتكم فِي أرضكم»[1].

إن أكثر الدعاة المسلمين يخطئون حين يغفلون مبدأنا هذا، وحين يقولون: إن الوقت ليس وقت التصفية والتربية، وإنَّما هو وقت التكتل والتجمع.

إذ كيف يتحقق التكتل والخلاف قائم فِي الأصول وفِي الفروع؟! إنه الضعف والتخلف الذي استشرى فِي المسلمين، ودواؤه الوحيد يتلخص فيما أسلفت فِي العودة السليمة إِلَى الإسلام الصحيح، أو فِي تطبيق منهجنا فِي التصفية والتربية[2].

فإن قيل: ما هي البداية؟

وكيف المسير؟

فالجواب: ما وضحه شيخنا الإمام، أسد السنة الْهُمام رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «إن هذا الواقع الأليم ليس شرًّا مِمَّا كان عليه واقع العرب فِي الجاهلية حينما بعث إليهم نبينا مُحمَّد ﷺ؛ لوجود الرسالة بيننا، وكمالها، ووجود الطائفة الظاهرة على

(١) (٢) نقلًا عن «حياة الألباني، وآثاره العلمية، وثناء العلماء عليه»، مُحمَّد بن إبراهيم الشيباني (١/ ٣٧٧-٣٩١) باختصار يسير.

الحق، والَّتِي تَهدي به، وتدعو الناس إِلَى الإسلام الصحيح: عقيدة، وعبادة، وسلوكًا، ومنهجًا، ولا شك بأن واقع أولئك العرب فِي عصر الجاهلية مماثل لما عليه كثير من طوائف المسلمين اليوم (!).

بناءً على ذلك نقول: العلاج هو ذاك العلاج، والدواء هو ذاك الدواء، فبمثل ما عالج النَّبِي ﷺ تلك الجاهلية الأولى؛ فعلى الدعاة الإسلاميين اليوم - جميعهم- أن يعالجوا سوء الفهم لمعنى: «لا إله إلا اللَّه»، ويعالجوا واقعهم بذاك العلاج والدواء نفسه؟

ومعنى هذا واضح جدًّا؛ إذا تدبرنا قول اللَّه ﷻ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

فرسولنا ﷺ هو الأسوة الحسنة فِي معالجة مشاكل المسلمين فِي عالَمِنا المعاصر، وفِي كل وقت وحين، ويقتضي ذلك مِنَّا أن نبدأ بِما بدأ به نبينا ﷺ؛ وهو إصلاح ما فسد من عقائد المسلمين أولًا، ومن عباداتِهم ثانيًا، ومن سلوكهم ثالثًا.

ولست أعنِّي من هذا الترتيب: فصل الأمر الأول بدءًا بالأهم ثُمَّ المهم ثُمَّ ما دونه، وإنَّما أريد: أن يهتم بذلك المسلمون اهتمامًا شديدًا كبيرًا، وأعني بالمسلمين: الدعاة، ولعل الأصح أن نقول: العلماء منهم؛ لأن الدعاة اليوم - مع الأسف الشديد- يدخل فيهم كل مسلم ولو كان على فقر مدقع فِي العلم؛ فصاروا يعدون أنفسهم دعاة إِلَى الإسلام، وإذا تذكرنا تلك القاعدة المعروفة عند العلماء والعقلاء جميعًا: «فاقد الشيء لا يعطيه»؛ فإننا نعلم اليوم بأن هناك طائفة كبيرة جدًّا يعدون بالملايين من المسلمين تنصرف الأنظار إليهم حين يطلق لفظة: «الدعاة»، وأعنِي بِهم: «جماعة الدعوة»، أو «جماعة التبليغ»[1]، ومع ذلك؛ فأكثرهم كما قال اللَّه ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

---

(١) وانظر فصل الخطاب فِي هذه الجماعات والأحزاب كتابِي: «الجماعات الإسلامية فِي ضوء الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة».

ومعلوم من طريقة دعوتِهم أنَّهم قد أعرضوا بالكلية عن الاهتمام بالأصل الأول -أو بالأمر الأهم- أعني: العبادة، والعقيدة، والسلوك، وأعرضوا عن الإصلاح الذي بدأ به الرسول ﷺ، بل بدأ به كل الأنبياء، وقد بينه اللَّه بقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فهم لا يعنون بِهذا الأصل الأصيل والركن الأول من أركان الإسلام -كما هو معلوم لدى المسلمين جميعًا-؛ هذا الأصل الذي قام يدعو إليه أول رسول من الرسل الكرام: نوح ﷺ قرابة ألف سنة، والجميع يعلم أن الشرائع السابقة لَمْ يكن فيها من التفصيل لأحكام العبادات والمعاملات ما هو معروف فِي ديننا هذا؛ لأنه الدين الخاتم للشرائع والأديان، ومع ذلك؛ فقد لبث نوح فِي قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا يصرف وقته وجُلَّ اهتمامه للدعوة إلَى التوحيد، ومع ذلك أعرض قومه عن دعوته؛ كما بين اللَّه ﷻ ذلك فِي مُحكم التنْزيل: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

فهذا يدل دلالة قاطعة على أن أهم شيء ينبغي على الدعاة إلَى «الإسلام الحق» الاهتمام به دائمًا؛ هو الدعوة إلَى التوحيد، وهو معنى قوله -تبارك وتعالى-: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [مُحمَّد: ١٩].

هكذا كانت سنة النَّبِي ﷺ عملًا وتعليمًا:

أما فعله: فلا يحتاج إلَى بحث؛ لأن النَّبِي ﷺ فِي العهد المكي إنَّما كان فعله ودعوته محصورة فِي الغالب فِي دعوة قومه إلَى عبادة اللَّه لا شريك له.

وأما تعليمًا: ففي حديث أنس بن مالك ﷺ الوارد فِي «الصحيحين»: أن النَّبِي ﷺ عندما أرسل معاذًا إلَى اليمن قال له: «**ليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا اللَّه، فإن هم أطاعوك لذلك . . .**»[1].

(١) رواه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

إذن؛ قد أمر النَّبِي ﷺ أصحابه أن يبدءوا بِما بدء به، وهو: الدعوة إلَى التوحيد، ولا شك أن هناك فرقًا كبيرًا جدًّا بين أولئك العرب المشركين -من حيث إنَّهم كانوا يفهمون ما يقال لَهم بلغتهم- وبين أغلب العرب المسلمين الذين ليسوا بحاجة أن يُدعَوا إلَى أن يقولوا: لا إله إلا اللَّه؛ لأنَّهم قائلون بِها على اختلاف مذاهبهم، وطرائقهم، وعقائدهم، فكلهم يقولون: لا إله إلا اللَّه؛ لكنهم فِي الواقع بحاجة إلَى أن يفهموا -أكثر- معنى هذه الكلمة الطيبة، وهذا الفرق فرق جوهري -جدًّا- بين العرب الأولين الذين كانوا إذا دعاهم رسول اللَّه ﷺ أن يقولوا: لا إله إلا اللَّه يستكبرون؛ كما هو مبين فِي صريح القرآن العظيم[1]... لماذا يستكبرون؟ لأنَّهم يفهمون: أن معنى هذه الكلمة: ألَّا يتخذوا مع اللَّه أندادًا، وألَّا يعبدوا إلا اللَّه، وهم كانوا يعبدون غيره، فهم ينادون غير اللَّه، ويستغيثون بغير اللَّه؛ فضلًا عن النذر لغير اللَّه، والتوسل بغير اللَّه، والذبح لغيره والتحاكم لسواه... إلخ.

هذه الوسائل الشركية الوثنية المعروفة الَّتِي كانوا يفعلونَها، ومع ذلك كانوا يعلمون أن من لوازم هذه الكلمة الطيبة: «لا إله إلا اللَّه» من حيث اللغة العربية أن يتبرءوا من كل هذه الأمور؛ لمنافاتِها لمعنى: «لا إله إلا اللَّه».

أما غالب المسلمين اليوم الذين يشهدون بأن «لا إله إلا اللَّه»؛ فهم لا يفقهون معناها جيدًا، بل لعلهم يفهمون معناها فهمًا معكوسًا ومقلوبًا تمامًا.

أضرب لذلك مثلًا: ألف بعضهم[2] رسالة فِي معنى: «لا إله إلا اللَّه»؛ ففسرها: «لا رب إلا اللَّه!!»، وهذا المعنى هو الذي كان المشركون يؤمنون به، وكانوا عليه، ومع ذلك لَمْ ينفعهم إيْمانُهم هذا؛ قال -تعالى-: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]؛ فالمشركون كانوا

---

(١) يشير إلَى قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦].

(٢) هو الشيخ مُحمَّد الهاشمي، أحد شيوخ «الطريقة الشاذلية» فِي سورية قبل خمسين سنة.

يؤمنون بأن لِهذا الكون خالقًا لا شريك له؛ ولكنهم كانوا يجعلون مع اللَّه أندادًا وشركاء فِي عبادته، فهم يؤمنون بأن الرب واحد؛ ولكن يعتقدون بأن المعبودات كثيرة، ولذلك رد اللَّه -تعالى- هذا الاعتقاد الذي سماه عبادة لغيره: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

لقد كان المشركون يعلمون أن قول: «لا إله إلا اللَّه» يلزم منه التبرؤ من عبادة ما دون اللَّه ﷻ، أما غالب المسلمين اليوم؛ فقد فسروا هذه الكلمة الطيبة: «لا إله إلا اللَّه» بـ: «لا رب إلا اللَّه»، فإذا قال المسلم: «لا إله إلا اللَّه»؛ وعبد مع اللَّه غيره، فهو والمشركون سواءٌ عقيدةً، وإن كان ظاهره الإسلام؛ لأنه يقول لفظة: «لا إله إلا اللَّه»؛ فهو بِهذه العبارة مسلم لفظًا ظاهرًا.

وهذا مِمَّا يوجب علينا جميعًا الدعوة إلَى التوحيد، وإقامة الحجة على من جهل معنى: «لا إله إلا اللَّه»، وهو واقع فِي خلافها؛ بخلاف المشرك؛ لأنه يأبى أن يقول: «لا إله إلا اللَّه»؛ فهو ليس مسلمًا لا ظاهرًا ولا باطنًا؛ فأما جماهير المسلمين اليوم هم مسلمون؛ لأن الرسول ﷺ قال: «**فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالَهم إلا بحقها، وحسابُهم على اللَّه**»[1].

لذلك؛ فإنِّي أقول كلمة -وهي نادرة الصدور منِّي-؛ وهي: إن واقع كثير من المسلمين اليوم شرٌّ مِمَّا كان عليه عامة العرب فِي الجاهلية الأولى؛ من حيث سوء الفهم لمعنَى هذه الكلمة الطيبة؛ لأن المشركين العرب كانوا يفهمون، ولكنهم لا يؤمنون، أما غالب المسلمين اليوم؛ فإنَّهم يقولون ما لا يعتقدون، يقولون «لا إله إلا اللَّه»، ولا يؤمنون -حقًّا- بِمعناها[2].

ولذلك، فأنا أعتقد أن أول واجب على الدعاة المسلمين -حقًّا- هو: أن

---

(١) رواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) يعبدون القبور، ويذبحون لغير اللَّه، ويدعون الأموات، وهذا واقع وحقيقة ما تعتقده الرافضة والصوفية، وأصحاب الطرق؛ فالحج إلَى القبور، وبناء المشاهد الشركية، والطواف عليها، والاستغاثة بالصالحين، والحلف بِهم عقائد ثابتة عندهم.

يدندنوا حول هذه الكلمة، وحول بيان معناها بتلخيص، ثُمَّ بتفصيل لوازم هذه الكلمة الطيبة: بالإخلاص للَّه ﷻ فِي العبادات بكل أنواعها؛ لأن اللَّه ﷻ لَما حكى عن المشركين قولهم: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] جعل كل عبادة تُوجَّه لغير اللَّه كفرًا بالكلمة الطيبة: «لا إله إلا اللَّه».

لِهذا أنا أقول اليوم: لا فائدة مطلقًا من تكتيل المسلمين ومن تجميعهم، ثُمَّ تركهم فِي ضلالِهم دون فهم هذه الكلمة الطيبة، وهذا لا يفيدهم فِي الدنيا قبل الآخرة.

نحن نعلم قول النَّبِي ﷺ: «**من مات وهو يشهد أن لا إله إلا اللَّه مخلصًا من قلبه؛ حَرَّمَ اللَّه بدنه على النار**»، وفِي رواية أخرى: «**دخل الجنة**»[١]؛ فيمكن ضمان دخول الجنة لمن قالها مخلصًا، حَتَّى لو كان بعد لأيٍ وعذاب يَمس القائل.

والمعتَقِد الاعتقاد الصحيح لِهذه الكلمة؛ فإنه قد يعذب بناءً على ما ارتكب واجترح من المعاصي والآثام؛ ولكن سيكون مصيره فِي النهاية دخول الجنة، وعلى العكس من ذلك؛ من قال هذه الكلمة الطيبة بلسانه، ولَمَّا يدخل الإيْمان إلَى قلبه؛ فذلك لا يفيده شيئًا فِي الآخرة، قد يفيده فِي الدنيا النجاة من القتال ومن القتل إذا كان للمسلمين قوة وسلطان، وأما فِي الآخرة؛ فلا يفيده شيئًا إلا إذا كان قائلًا لَها وهو يفهم معناها أولًا، ومعتقدًا لِهذا المعنى ثانيًا؛ لأن الفهم وحده لا يكفي إلا إذا اقترن مع الفهم الإيْمان بِهذا المفهوم.

وهذه النقطة؛ أظن أن أكثر الناس عنها غافلون! وهي: لا يلزم من الفهم الإيْمان، بل لابد أن يقترن كلٌّ من الأمرين مع الآخر حَتَّى يكون مؤمنًا، ذلك لأن كثيرًا من أهل الكتاب من -اليهود والنصارى- كانوا يعرفون أن مُحمَّدًا ﷺ رسول صادق، فيما يدعيه من الرسالة والنبوة، ولكن مع هذه المعرفة الَّتِي شهد لَهم بِها ربنا ﷻ حين قال: ﴿يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ﴾ [البقرة: ١٤٦]. ومع ذلك هذه المعرفة

---

(١) «الصحيحة» (٢٣٥٥).

ما أغنت عنهم من اللَّه شيئًا . . . لماذا؟ لأنَّهم لَمْ يصدقوه فيما يدعيه من النبوة والرسالة، ولذلك؛ فإن الإيْمان تسبقه المعرفة ولا تكفي وحدها، بل لابد أن يقترن مع المعرفة الإيْمان والإذعان؛ لأن المولى ﷻ يقول فِي محكم التنْزيل: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [مُحمَّد: ١٩].

وعلى هذا؛ فإذا قال المسلم: «لا إله إلا اللَّه» بلسانه؛ فعليه أن يضم إلَى ذلك معرفة هذه الكلمة بإيْجاز، ثُمَّ بالتفصيل، فإذا عرف وصدَّق وآمن؛ فهو الذي يصدُق عليه تلك الأحاديث الَّتِي ذكرت بعضها آنفًا.

ومنها قوله ﷺ -مشيرًا إلَى شيء من التفصيل الذي ذكرته آنفًا-: «**من قال لا إله إلا اللَّهِ؛ نفعته يومًا من دهره**»[1]؛ أي: كانت هذه الكلمة الطيبة بعد معرفة معناها -منجية له من الخلود فِي النار- وهذا أكرره؛ لكي يرسخ فِي الأذهان، وقد لا يكون قد قام بِمقتضاها من كمال العمل الصالح، والانتهاء عن المعاصي؛ ولكنه سلم من الشرك الأكبر، وقام بِما يقتضيه ويستلزم شرط الإيْمان من الأعمال القلبية والظاهرية -حسب اجتهاد بعض أهل العلم، وفيه تفصيل ليس هذا محل بسطه[2]- وهو تحت المشيئة.

وقد يدخل النار جزاء ما ارتكب أو فعل من المعاصي، أو أَخَلَّ ببعض الواجبات، ثُمَّ تنجيه هذه الكلمة الطيبة، أو يعفو اللَّه عنه بفضل منه وكرم، وهذا معنى قوله ﷺ المتقدم ذكره: «**من قال لا إله إلا اللَّه؛ نفعته يومًا من دهره**».

أما من قالها بلسانه ولَمْ يفقه معناها، أو فقه معناها؛ ولكنه لَمْ يؤمن بِهذا المعنى؛ فهذا لا ينفعه قوله: «لا إله إلا اللَّه»؛ إلا فِي العاجلة إذا كان يعيش فِي ظل الحكم الإسلامي، وليس فِي الآجلة.

لذلك لابد من التركيز على الدعوة إلَى التوحيد فِي كل مجتمع أو تكتل

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (١٩٣٢).

(٢) هو عقيدة السلف الصالح، وهي الحد الفاصل بيننا وبين الخوارج والمرجئة (س. هـ).

إسلامي، يسعى -حقيقة وحثيثًا- إِلَى ما تدندن به كل الجماعات الإسلامية أو جُلُّها، وهو: تحقيق المجتمع الإسلامي، وإقامة الدولة المسلمة الَّتِي تحكم بِما أنزل اللَّه على أي أرض لا تحكم بِما أنزل اللَّه، هذه الجماعات -أو هذه الطوائف- لا يمكنها أن تحقق هذه الغاية -الَّتِي أجْمعوا على تحقيقها، وعلى السعي حثيثًا إِلَى جعلها حقيقة واقعية- إلا بالبدء بِما بدأ به الرسول ﷺ.

وأعيد التنبيه؛ بأنَّنِي لا أعنِي الكلام فِي بيان الأهم فالمهم وما دونه: على أن يقتصر الدعاة فقط على الدعوة إِلَى هذه الكلمة الطيبة، وفهم معناها، بعد أن أتم اللَّه ﷻ علينا النعمة بإكماله لدينه؛ بل لابد لِهؤلاء الدعاة أن يحملوا الإسلام كُلًّا لا يتجزأ.

وأنا حين أقول هذا بعد ذلك البيان الذي خلاصته: أن يهتم الدعاة الإسلاميون حقًّا بأهم ما جاء به الإسلام، وهو تفهيم المسلمين العقيدة الصحيحة النابعة من الكلمة الطيبة: «لا إله إلا اللَّه» -أريد أن استرعي النظر إِلَى أن هذا البيان لا يعني أن يفهم المسلم فقط أن معنى «لا إله إلا اللَّه»: هو لا معبود بحق فِي الوجود إلا اللَّه فقط! بل هذا يستلزم -أيضًا- أن يفهم العبادات الَّتِي ينبغي أن يُعبد ربنا ﷻ بِها، ولا يُوجِّه شيئًا منها لعبد من عباد اللَّه -تبارك وتعالى-، فهذا التفصيل لابد أن يقترن بيانه -أيضًا- بذلك المعنى الموجز للكلمة الطيبة.

ويحسن أن أضرب مثلًا؛ لأن البيان الإجمالي لا يكفي.

أقول: إن كثيرًا من المسلمين الموحدين حقًّا، والذين لا يوجهون عبادة من العبادات إِلَى غير اللَّه ﷻ، ذهنهم خالٍ من كثير من الأفكار والعقائد الصحيحة الَّتِي جاء ذكرها فِي الكتاب والسنة؛ فكثير من هؤلاء الموحدين يمرون على كثير من الآيات، وبعض الأحاديث الَّتِي تتضمن عقيدة، وهم غير منتبهين إِلَى ما تضمنته، مع أنَّها من تمام الإيْمان باللَّه ﷻ.

خذوا مثلًا: عقيدة الإيْمان بعلو اللَّه ﷻ على خلقه، أنا أعرف بالتجربة أن كثيرًا من إخواننا الموحدين السلفيين يعتقدون معنا بأن اللَّه ﷻ على العرش

استوى دون تأويل، ودون تكييف، ولكنهم حين يأتيهم معتزليون عصريون، أو جهميون عصريون، أو ماتريدي أو أشعري ويلقي إليه شبهة قائمة على ظاهر آية لا يفهم معناها الموسوس ولا الموسوَس إليه؛ فيحار فِي عقيدته، ويضل عنها بعيدًا . . . لماذا؟ لأنه لَمْ يتلق العقيدة الصحيحة من كل الجوانب الَّتِي تعرض لبيانِها كتاب ربنا ﷻ وحديث نبينا مُحمَّد ﷺ، فحينما يقول المعتزلي المعاصر: اللَّه ﷻ يقول: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]. وأنتم تقولون: إن اللَّه فِي السماء، وهذا معناه: أنكم جعلتم معبودكم فِي ظرف؛ هو السماء المخلوقة، فإنه يلقي شبهة على من أمامه.

أريد من هذا المثال: أن أبين أن عقيدة التوحيد بكل لوازمها ومتطلباتِها ليست واضحة -للأسف- فِي أذهان كثير مِمن آمنوا بالعقيدة السلفية نفسها؛ فضلًا عن الآخرين الذين اتبعوا العقائد الأشعرية أو الماتريدية أو الجهمية فِي مثل هذه المسألة.

فأنا أرمي بِهذا المثال إلَى: أن المسألة ليست بِهذا اليسر الذي يصوره اليوم بعض الدعاة الذين يلتقون معنا فِي الدعوة إلَى الكتاب والسنة، والسبب ما سبق بيانه من الفرق بين جاهلية المشركين الأولين حينما كانوا يُدعون ليقولوا: «لا إله إلا اللَّه» فيأبون؛ لأنَّهم يفهمون معنَى هذه الكلمة الطيبة، وبين أكثر المسلمين المعاصرين اليوم حينما يقولون هذه الكلمة؛ ولكنهم لا يفهمون معناها الصحيح.

هذا الفرق الجوهري هو الآن متحقق فِي مثل هذه العقيدة، وأعني بِها: علو اللَّه ﷻ على مخلوقاته كلها؛ فهذا يحتاج إلَى بيان، ولا يكفي أن يعتقد المسلم: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. **«ارحموا من فِي الأرض يرحمكم من فِي السماء»**[1] دون أن يعرف أن كلمة «فِي» الَّتِي وردت فِي هذا الحديث ليست ظرفية،

---

(١) «الصحيحة» (٩٢٥).

وهي مثل «فِي» الَّتِي وردت فِي قوله -تعالى-: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]؛ لأن «فِي» هنا بِمعنَى «على»، والدليل على ذلك كثير جدًّا؛ فمن ذلك: الحديث السابق المتداول بين ألسنة الناس، وهو بمجموع طرقه -والحمد للَّه- صحيح.

ومعنى قوله ﷺ: «ارحموا من فِي الأرض». لا يعني: الحشرات والديدان الَّتِي هي فِي داخل الأرض، وإنَّما من على الأرض؛ من إنسان وحيوان، وهذا مطابق لقوله ﷺ: «يرحمكم من فِي السماء»؛ أي: على السماء، فمثل هذا التفصيل لابد للمستجيبين لدعوة الحق أن يكونوا على بينة منه، ويقرب هذا حديث الجارية، وهي راعية غنم -وهو مشهور معروف- حينما سألها رسول اللَّه ﷺ: «أين اللَّه؟، فقالت له: فِي السماء»[1].

لو سألت اليوم كبار شيوخ الأزهر: أين اللَّه؟ لقالوا لك: فِي كل مكان! بينما الجارية أجابت بأنه فِي السماء، وأقرها النَّبِي ﷺ... لماذا؟

لأنَّها أجابت على الفطرة، وكانت تعيش فِي بيئة سلفية لَمْ تتلوث بأي بيئة سيئة؛ لأنَّها تخرجت -كما يقولون اليوم- من مدرسة الرسول ﷺ.

هذه المدرسة لَمْ تكن خاصة ببعض الرجال، ولا ببعض النساء، وإنَّما كانت مُشاعة بين الناس، وتضم الرجال والنساء، وتعم المجتمع بأكمله، ولذلك عرفت راعية الغنم العقيدة؛ لأنَّها لَمْ تتلوث بأي بيئة سيئة، عرفت العقيدة الصحيحة الَّتِي جاءت فِي الكتاب والسنة، وهو ما لَمْ يعرفه كثير مِمن يدعي العلم بالكتاب والسنة؛ فلا يعرف أين ربه! مع أنه مذكور فِي الكتاب والسنة.

واليوم أقول: لا يوجد شيء من هذا البيان وهذا الوضوح بين المسلمين، بحيث لو سألت راعي أمة أو جماعة؛ فإنه قد يحار فِي الجواب، كما يحار الكثيرون اليوم؛ إلا من رحم اللَّه، وقليلٌ ما هم!.

إذن؛ فالدعوة إِلَى التوحيد وتثبيتها فِي قلوب الناس تقتضي منا أَلَّا نَمُرَّ

---

(١) أخرجه مسلم فِي «صحيحه» (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

بالآيات دون تفصيل كما فِي العهد الأول؛ لأنَّهم:

أولًا: كانوا يفهمون العبارات العربية بيسر.

وثانيًا: لأنه لَمْ يكن هناك انحراف وزيغ فِي العقيدة نبع من الفلسفة، وعلم الكلام؛ فقام ما يعارض العقيدة السليمة، فأوضاعنا اليوم تختلف تمامًا عما كان عليه المسلمون الأوائل؛ فلا يجوز أن نتوهم بأن الدعوة إلَى العقيدة الصحيحة هي اليوم من اليسر كما كان الحال فِي العهد الأول.

وأُقَرِّبُ هذا فِي مَثَلٍ لا يختلف فيه اثنان، ولا ينتطح فيه عَنْزان -إن شاء اللَّه تعالى-:

من اليسر المعروف حينئذٍ أن الصحابِي يسمع الحديث من رسول اللَّه ﷺ مباشرة، ثُمَّ التابعي يسمع الحديث من الصحابِي مباشرة، وهكذا نقف عند القرون الثلاثة المشهود لَها بالخيرية.

ونسأل: هل كان هناك شيء اسمه علم الحديث؟

الجواب: لا.

وهل هناك شيء اسمه علم الجرح والتعديل؟

الجواب: لا.

أما الآن؛ فهذان العلمان لابد منهما لطالب العلم، وهُما من فروض الكفاية[1]؛ وذلك لكي يتمكن العالم اليوم من معرفة الحديث إن كان صحيحًا أو ضعيفًا؛ فالأمر لَمْ يعد ميسرًا سهلًا؛ كما كان ذلك ميسرًا للصحابِي؛ لأن الصحابِي كان يتلقى الحديث من الصحابة الذين زُكُّوا بشهادة اللَّه ﷻ لَهم، فما كان يومئذٍ ميسورًا ليس ميسورًا اليوم من حيث صفاء العلم، وثقة مصادر التلقي؛

(١) هذا هو الضابط العلمي لِهذين العلمين، ولذلك لَمْ يرسخ فيهما سوى آحاد على مر العصور. ومن المؤسف المبكي أن هذين العلمين أصبحا مرتعًا للكل ناعق وبدعي مارق... لكن نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق.

لِهذا لابد من ملاحظة هذا الأمر والاهتمام به كما ينبغي مِمَّا يتناسب مع المشاكل المحيطة بنا اليوم بصفتنا مسلمين، والَّتِي لَمْ تحط بالمسلمين الأولين من حيث التلوث العقدي الذي سبب إشكالات وأوجد شبهات من أهل البدع المنحرفين عن العقيدة الصحيحة ومنهج الحق تحت مسميات كثيرة، ومنها الدعوة إِلَى الكتاب والسنة فقط؛ كما يزعم ذلك ويدعيه المنتسبون إِلَى علم الكلام.

ويحسن بنا هنا: أن نذكر بعض ما جاء فِي الأحاديث الصحيحة فِي ذلك، ومنها: أن النَّبِي ﷺ قال: «للواحد منهم أجر خَمسين، قالوا: منا يا رسول اللَّه أو منهم؟! قال: منكم»[1].

وهذا من نتائج الغربة الشديدة للإسلام اليوم الَّتِي لَمْ تكن فِي الزمن الأول، ولا شك أن غربة الزمن الأول كانت بين شرك صريح وتوحيد خالٍ من كل شائبة، بين كفر بواحٍ وإِيْمان صادق، أما الآن؛ فالمشكلة بين المسلمين أنفسهم؛ فأكثرهم توحيده مليء بالشوائب، ويوجه العبادات إِلَى غير اللَّه، ويدعي الإِيْمان؛ هذه القضية ينبغي الانتباه لَها أولًا.

وثانيًا: لا ينبغي أن يقول بعض الناس: إننا لابد من الانتقال إِلَى مرحلة أخرى غير مرحلة التوحيد، وهي: العمل السياسي؛ لأن الإسلام دعوته دعوة حق أولًا؛ فلا ينبغي أن نقول: نحن عرب والقرآن نزل بلغتنا، مع تذكيرنا أن العرب اليوم عكس الأعاجم الذين استعربوا؛ بسبب بُعدهم عن لغتهم، وهذا ما أبعدهم عن كتاب ربِّهم وسنة نبيهم.

فهب أننا -نحن العرب- قد فهمنا الإسلام فهمًا صحيحًا، فليس من الواجب علينا بأن نعمل عملًا سياسيًّا، ونحرك الناس تحريكًا سياسيًّا، ونشغلهم بالسياسة عما يجب عليهم الاشتغال به؛ من فهم الإسلام: العقيدة، والعبادة، والمعاملة، والسلوك، فأنا لا أعتقد أن هنالك شعبًا يُعد بالملايين قد فهم الإسلام فهمًا

(١) «الصحيحة» (٤٩٤).

صحيحًا؛ أعني: العقيدة، والعبادة، والسلوك، ورُبِّي عليها.

ولذلك؛ نَحن ندندن أبدًا ونركز دائمًا حول النقطتين الأساسيتين اللتين هما قاعدة التغيير الحق؛ وهما: «التصفية والتربية»؛ فلابد من الأمرين معًا؛ التصفية والتربية، فإن كان هناك نوع من التصفية فِي بلد؛ فهو العقيدة، وهذا -بِحد ذاته- يُعدُّ عملًا كبيرًا وعظيمًا، أما العبادة؛ فتحتاج إلَى أن تتخلص من المذهبية الضيقة والعمل على الرجوع إلَى السنة الصحيحة، فقد يكون هناك علماء أجلاء فهموا الإسلام فهمًا صحيحًا من كل الجوانب؛ لكني لا أعتقد أن فردًا أو اثنين، أو ثلاثة، أو عشرة، أو عشرين يمكنهم أن يقوموا بواجب التصفية، تصفية الإسلام من كل ما دخل فيه؛ سواء فِي العقيدة، أو العبادة، أو السلوك، إنه لا يستطيع أن ينهض بِهذا الواجب أفراد قليلون يقومون بتصفية ما علق به من كل دخيل ويُربوا مَنْ حولَهم تربية صحيحة سليمة؛ فالتصفية والتربية الآن مفقودتان.

ولذلك سيكون للتحرك السياسي فِي أي مجتمع إسلامي لا يحكم بالشرع آثار سيئة قبل تحقيق هاتين القضيتين الهامتين، أما النصيحة؛ فهي تحل محل التحرك السياسي فِي أي بلد يحكم بالشرع من خلال المشورة أو من خلال إبدائها بالتي هي أحسن بالضوابط الشرعية بعيدًا عن لغة الإلزام، أو التشهير؛ فالبلاغ يقيم الحجة، ويُبرئ الذمة.

ومن النصح: أن نشغل الناس فيما ينفعهم؛ بتصحيح العقيدة، والعبادة، والسلوك، والمعاملات.

وقد يظن بعضهم أننا نريد تحقيق التربية والتصفية فِي المجتمع الإسلامي كله!

هذا ما لا نفكر فيه، ولا نحلم به فِي المنام؛ لأن هذا تحقيقه مستحيل، ولأن الله ﷻ يقول فِي القرآن الكريم: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨].

وهؤلاء لا يتحقق فيهم قول ربنا -تعالى- هذا إلا إذا فهموا الإسلام فهمًا

صحيحًا، ورَبُّوا أنفسهم وأهليهم ومن كان حولَهم على هذا الإسلام الصحيح.

فالاشتغال -الآن- بالعمل السياسي مشغلة، مع أننا لا ننكره؛ إلا أننا نؤمن بالتسلسل الشرعي المنطقي فِي آنٍ واحد: نبدأ بالعقيدة، ونُثَنِّي بالعبادة، ثُمَّ بالسلوك، تصحيحًا وتربية، ثُمَّ لابد أن يأتِي يوم ندخل فيه فِي مرحلة السياسة بِمفهومها الشرعي؛ لأن السياسة معناها: إدارة شئون الأمة.

من الذي يدير شئون الأمة؟

ليس زيدًا، وبكرًا، وعَمْرًا؛ مِمَّن يؤسس حزبًا، أو يترأس حركة، أو يوجه جماعة!.

هذا الأمر خاص بولي الأمر؛ الذي يُبايَع من قبل المسلمين، هذا هو الذي يجب عليه معرفة سياسة الواقع وإدارته، فإذا كان المسلمون غير متحدين -كحالنا اليوم-؛ فيتولى ذلك كل ولي أمر حسب حدود سلطاته، أما أن نشغل أنفسنا فِي أمور لو افترضنا أننا عرفناها حق المعرفة؛ فلا تنفعنا معرفتنا هذه؛ لأننا لا نتمكن من إدارتِها، ولأننا لا نملك القرار لإدارة الأمة، وهذا وحده عبث لا طائل تحته.

ولنضرب مثلًا: الحروب القائمة ضد المسلمين فِي كثير من بلاد الإسلام، هل يفيد أن نشعل حماسة المسلمين تجاهها ونَحن لا نملك الجهاد الواجب إدارته من إمام مسئول عُقدت له البيعة؟!.

لا فائدة من هذا العمل، ولا نقول: إنه ليس بواجب، ولكننا نقول: إنه أمر سابق لأوانه، ولذلك؛ فعلينا أن نشغل أنفسنا وأن نشغل غيرنا مِمن ندعوهم إلَى دعوتنا؛ بتفهيمهم الإسلام الصحيح، وتربيتهم تربية صحيحة، أما أن نشغلهم بأمور حماسية وعاطفية؛ فذلك مِمَّا سيصرفهم عن التمكين فِي فهم الدعوة الَّتِي يجب أن يقوم بِها كل مكلف من المسلمين؛ كتصحيح العقيدة، وتصحيح العبادة، وتصحيح السلوك، وهي من الفروض العينية الَّتِي لا يُعذَر المقصر فيها.

وأما الأمور الأخرى؛ فبعضها يكون من الأمور الكفائية؛ كمثل ما يسمى اليوم بـ«فقه الواقع»، والاشتغال بالعمل السياسي الذي هو من مسئولية من لَهم

الحل العقد؛ الذين بإمكانِهم أن يستفيدوا من ذلك عمليًا، أما أن يعرفه بعض الأفراد الذين ليس بأيديهم حل ولا عقد، ويشغلوا جُمهور الناس بالمهم عن الأهم؛ فذلك مِمَّا صرفهم عن المعرفة الصحيحة! وهذا ما نلمسه لمس اليد فِي كثير من مناهج الأحزاب والجماعات الإسلامية اليوم، حيث نعرف أن بعضهم انصرف عن تعليم الشباب المسلم المتكتل والملتف حول هؤلاء الدعاة من أجل أن يتعلم ويفهم العقيدة الصحيحة، والعبادات الصحيحة، والسلوك الصحيح، وإذا ببعض هؤلاء الدعاة ينشغلون بالعمل السياسي، ومحاولة الدخول فِي البرلمانات الَّتِي تحكم بغير ما أنزل اللَّه؛ فصرفهم هذا عن الأهم، واشتغلوا بِما ليس مُهمًّا فِي هذه الظروف القائمة الآن.

أما براءة ذمة المسلم أو مساهمته فِي تغيير هذا الواقع الأليم؛ فنقول: كلٌّ من المسلمين بحسبه، العالِم منهم يجب عليه ما لا يجب على غير العالِم، لقد أكمل اللَّه النعمة بكتابه، وجعله دستورًا للمؤمنين به، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧، والنحل: ٤٣]؛ فاللَّه ﷻ قد جعل المجتمع الإسلامي قسمين: عالِمًا، وغير عالِم، وأوجب على كل منهما ما لَمْ يوجبه على الآخر، فعلى الذين ليسوا بعلماء أن يسألوا أهل العلم، وعلى العلماء أن يجيبوهم عما سُئلوا عنه؛ فالواجبات -من هذا المنطلق- تختلف باختلاف الأشخاص؛ فالعالِم اليوم عليه أن يدعو إِلَى دعوة الحق فِي حدود الاستطاعة، وغير العالم عليه أن يسأل عما يهمه بحق نفسه أو من كان راعيًا له؛ كزوجةٍ، أو ولدٍ، أو نحوه؛ فإذا قام المسلم -من كلا الفريقين- بِما يستطيع؛ فقد نجا؛ لأن اللَّه ﷻ يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

نَحن -مع الأسف- نعيش فِي مأساة أَلَمّتْ بالمسلمين، لا يعرف التاريخ لَها مثيلًا، وهي تداعي الكفار على المسلمين؛ كما أخبر النَّبِي -عليه الصلاة والسلام- فِي مثل حديثه المعروف والصحيح: «**تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة إِلَى قصعتها**، قالوا: أمِن قلة نحن يومئذٍ يا رسول اللَّه؟ قال: **لا، أنتم يومئذٍ**

كثير؛ ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينْزعن اللَّه الرهبة من صدور عدوكم، وليقذفن فِي قلوبكم الوهن، قالوا: وما الوهن يا رسول اللَّه؟! قال: حب الدنيا، وكراهية الموت».

فواجب العلماء إذن: أن يجاهدوا فِي «التصفية والتربية»، وذلك بتعليم المسلمين التوحيد الصحيح، وتصحيح العقائد والعبادات والسلوك؛ كل حسب طاقته، وفِي البلاد الَّتِي يعيش فيها؛ لأنَّهم لا يستطيعون القيام بجهاد اليهود فِي صف واحد ما داموا كحالنا اليوم؛ متفرقين لا يجمعهم بلد واحد، ولا صف واحد؛ فإنَّهم لا يستطيعون القيام بمثل هذا الجهاد لصد الأعداء الذين تداعوا عليهم؛ ولكن عليهم أن يتخذوا كل وسيلة شرعية بإمكانِهم أن يتخذوها؛ لأننا لا نملك القدرة المادية، ولو استطعنا؛ فإننا لا نستطيع أن نتحرك فعلًا؛ لأن هناك حكومات وقيادات وحكامًا فِي كثير من بلاد المسلمين يتبنون سياسات لا تتفق مع السياسة الشرعية -مع الأسف الشديد-.

لكننا نستطيع أن نحقق -بإذن اللَّه تعالى- هذين الأمرين العظيمين اللذين ذكرتُهما آنفًا، وهما: «التصفية والتربية»، وحينما يقوم الدعاة المسلمون بِهذا الواجب المهم جدًّا فِي بلد لا يتبنى سياسة لا تتفق مع السياسة الشرعية، ويجتمعون على هذا الأساس؛ فأنا أعتقد -يومئذٍ- أنه سيصدق عليهم قول اللَّه ﷻ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٤-٥].

إذن؛ واجب كل مسلم أن يعمل ما باستطاعته، ولا يكلف اللَّه نفسًا إلا وسعها، وليس هناك تلازم بين إقامة التوحيد الصحيح والعبادة الصحيحة وبين إقامة الدولة الإسلامية فِي البلاد الَّتِي لا تحكم بِما أنزل اللَّه؛ لأن أول ما يحكم بِما أنزل اللَّه -فيه- هو إقامة التوحيد.

وهناك -بلا شك- أمور خاصة وقعت فِي بعض العصور؛ وهي: أن تكون العزلة خيرًا من المخالطة، فيعتزل المسلم فِي شِعْب من الشعاب يعبد ربه، ويكف من شر الناس إليه، وشره إليهم، هذا الأمر قد جاءت فيه أحاديث كثيرة جدًّا، وإن

كان الأصل؛ كما جاء فِي حديث عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما: «**المؤمن الذي يخالط الناس، ويصبر على أذاهم؛ خير من المؤمن الذي لا يخالط الناس، ولا يصبر على أذاهم**»[١].

فالدولة المسلمة -بلا شك- وسيلة لإقامة حكم اللَّه فِي الأرض، وليست غاية بحد ذاتِها.

ومن عجائب بعض الدعاة: أنَّهم يهتمون بِما لا يستطيعون القيام به من الأمور، ويدعون ما هو واجب عليهم وميسور؛ وذلك بِمجاهدة أنفسهم، كما قال ذلك الداعية المسلم؛ الذي أوصى أتباعه بقوله: «أقيموا دولة الإسلام فِي قلوبكم، تقم لكم فِي أرضكم»[٢].

ومع ذلك؛ فنحن نجد كثيرًا من أتباعه يخالفون ذلك، جاعلين جُلَّ دعوتِهم إِلَى إفراد اللَّه عز وجل بالحكم، ويعبرون عن ذلك بالعبارة المعروفة: «الحاكمية للَّه»[٣]، ولا شك بأن الحكم للَّه وحده، ولا شريك له فِي ذلك، ولا فِي غيره، ولكنهم؛ منهم من يقلد مذهبًا من المذاهب الأربعة اليوم، ثُمَّ يقول -عندما تأتِي السنة الصريحة الصحيحة-: هذا خلاف مذهبِي! فأين الحكم بِما أنزل اللَّه فِي اتباع السنة؟!.

ومنهم من تجده يعبد اللَّه على الطرق الصوفية! فأين الحكم بِما أنزل اللَّه بالتوحيد؟!

فهم يطالبون غيرهم بِما لا يطالبون به أنفسهم (!).

إن من السهل جدًّا أن تطبق الحكم بِما أنزل اللَّه فِي عقيدتك، فِي عبادتك،

---

(١) «الصحيحة» (٩٣٩).

(٢) انظر -غير مأمور- ما تقدم (ص٢٤).

(٣) جعل «الحاكمية» توحيدًا مستقلًا أو قسمًا رابعًا بدعة حزبية سياسية، وقد فندتُها وبينت أباطيل دعاتِها فِي كتابِي: «حراسة التوحيد».

فِي سلوكك، فِي دارك، فِي تربية أبنائك، فِي بيعك، فِي شرائك، بينما من الصعب جدًّا أن تجبر أو تزيل ذلك الحاكم الذي يحكم فِي كثير من أحكامه بغير ما أنزل اللَّه، فلماذا تترك الميسر إلَى المعسر؟!

هذا يدل على أحد شيئين:

إما أن يكون هناك سوء تربية، وسوء توجيه.

وإما أن يكون هنا سوء عقيدة تدفعهم وتصرفهم إلَى الاهتمام بِما لا يستطيعون تحقيقه عن الاهتمام بِما هو داخل فِي استطاعتهم.

فأما اليوم؛ فلا أرى إلا الاشتغال بالتصفية والتربية، ودعوة الناس إلَى صحيح العقيدة والعبادة؛ كلٌّ فِي حدود استطاعته، ولا يكلف اللَّه نفسًا إلا وسعها.

والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه على نبينا مُحمَّد وآله وسلم»[1]

* * *

(١) «التوحيد أولًا يا دعاة الإسلام» باختصار وتصرف يسيرين.

الفهارس

١- فهرس الآيات

سورة البقرة

سورة النساء

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة النحل

سورة الحج

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الروم

سورة لقمان

سورة الأحزاب

سورة الصافات

سورة الزمر

سورة محمد

سورة الملك

سورة نوح

سورة المدثر

* * *

٢- فهرس الأحاديث

٣- فهرس الموضوعات والفوائد

* * *